



PROVISIONAL

A/31/PV.94
10 December 1976

ARABIC



الأمم المتحدة

الجمعية العامة

الدورة الحادية والثلاثون

الجمعية العامة

محضر حرفي مؤقت للجلسة الرابعة والتسعين

المنعقدة بالمقر في نيويورك

يوم الأربعاء ٨ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، الساعة ١٥ / ٠٠

الرئيس : السيد مورينو - مارتينيز (نائب الرئيس) (الجمهورية الدومينيكية)

ثم : السيد ديساندي (نائب الرئيس) (تشاد)

— الحالة في الشرق الأوسط [٢٩] (تابع)

(أ) تقرير الأمين العام ؛

(ب) مشروع قرار مقدم من إسرائيل (A/31/L.24) ؛

(ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، السنغال ، مالطة ، الهند و يوغوسلافيا (A/31/L.25) ؛

(د) مشروع قرار (A/31/L.26) و Add.1 ؛

(هـ) مشروع قرار (A/31/L.27) و Add.1 ؛

يتضمن هذا المحضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللفظ الأخرى . وستوزع النصوص النهائية في أقرب وقت ممكن .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية ، كما ينبغي إرسالها بأربع نسخ خلال ثلاثة أيام عمل إلى " رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات " :

Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,

Room X-2332 مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحضر .

وحيث أن هذا المحضر وزع في ١٠ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ ، فإن التاريخ النهائي

لقبول التصحيحات سيكون ١٥ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٦ .

فيرجى من الوفود أن تتقيد بهذه المهلة تقيدا تاما تيسيرا لانجاز العمل .

76-70559/A

افتتحت الجلسة في الساعة ١٥ / ٣٠مواصلة نظر البند ٢٩ من جدول الأعمال٢ - الحالة في الشرق الأوسط :

- (أ) تقرير الأمين العام (A/31/270-S/12210) ؛
- (ب) مشروع قرار مقدم من اسرائيل (A/31/L.24) ؛
- (ج) تعديلات مقدمة من سرى لانكا ، والسنگال ، ومالطة ، والهند ، ويوغوسلافيا (A/31/L.25) ؛
- (د) مشروع قرار مقدم من أفغندا ، باكستان ، بنغلاديش ، بوروندي ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فولتا الحليا ، كوتيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا (A/31/L.26 and Add.1) ؛
- (هـ) مشروع قرار مقدم من الأرجنتين ، اسبانيا ، اندونيسيا ، ايران ، باكستان ، البرتغال ، بنغلاديش ، بوروندي ، تركيا ، جزر القمر ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، رواندا ، رومانيا ، سرى لانكا ، السنغال ، سيراليون ، غامبيا ، غرينادا ، غيانا ، غينيا ، غينيا بيساو ، فولتا الحليا ، قبرص ، كوتيا ، ماليزيا ، مدغشقر ، مديف ، موريشيوس ، موزامبيق ، نيجيريا ، الهند ، يوغوسلافيا ، اليونان (A/31/L.27 and Add.1).
- السيد س.ك.ه. خان (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفدي قد درس تقرير الأمين العام حول البند ٢٩ من جدول الاعمال ، بشأن الحالة في الشرق الأوسط . ان الامين العام قد لخص في تقريره الرسائل التي بحث بها ، وفقا لقرار الجمعية العامة ٣٤١٤ (د - ٣٠) ، لرئيس مؤتمر جنيف للسلام والأطراف المعنية ، كما لخص الردود التي تلقاها . ويبدو ، من واقع الردود التي تلقاها ، أنه بينما نجد أن جميع الأطراف قد أعربت عن اتفاقها العام على ضرورة استئناف المفاوضات من أجل التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . الا انه على حد قول الأمين العام في تقريره مازالت هناك بعض الخلافات الهامة في وجهات النظر بين هذه الأطراف .

ان ما تبينه الوثيقة ، بوضوح ، هو وجود رغبة محدودة لتحقيق سلام عادل من جانب الدول العربية - سلام عادل لا يمكن ان يتحقق دون انسحاب اسرائيل من جميع الاراضي العربية التي احتلتها ؛ سلام عادل لا يمكن ان يتحقق دون تمكين شعب فلسطين من ممارسة حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف . ان هذه العناصر تعتبر أساسية في أى اتفاق بشأن الشرق الأوسط . ومع ذلك ، من دواعي الأسف ان الحكومة الاسرائيلية قد رفضت ، حتى الآن ، أن تواجه الحقائق ، ورفضت الموقف المنطقي للخاتمة الذي اتخذته الدول العربية . ان هذا الموقف لم يؤد الى أية استجابة عملية ايجابية . ان المنطق الذي أبدته الدول العربية قد واجهه موقف لا منطقي من جانب اسرائيل ، وظل الموقف في حالة من الجمود .

ان السلام الدائم يمكن ان يعود الى الشرق الأوسط فقط عندما تنسحب اسرائيل من جميع الأراضي العربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ ، بما في ذلك مدينة القدس المقدسة ، وعندما تستعاد الحقوق الوطنية ، غير القابلة للتصرف ، لشعب فلسطين ، بشكل كامل .

ان الموقف في الأراضي المحتلة يشويه التوتر وان المقاومة العربية قد أصبحت أكثر انتشاراً ، وان الاسرائيليين بدلا من ان يقرأوا الكتابة الموجودة على الحائط ، وبدلا من أن يتصرفوا ببعد نظر ويوافقوا على اخلاء هذه الأراضي التي احتلوها في عام ١٩٦٧ ، فانهم قد ردوا على ذلك بالقمع والوحشية .

هناك اجماع دولي حول المتطلبات الأساسية لتحقيق سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط ، ألا وهي انسحاب القوات الاسرائيلية من الاراضي العربية المحتلة واعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ، وحقوق جميع دول المنطقة في ان تعيش داخل حدود آمنة ، قد تم الاعتراف به بصفة عامة . وهذا الاتفاق العام في الرأي قد انعكس في القرارات التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الاخيرة ، وكذلك التي اتخذها مجلس الأمن خلال مناقشة هذه المشكلة في هذا العام .

ومنذ الموافقة على القرار ٣٤١٤ (د - ٣٠) في الدورة الاخيرة للجمعية العامة ، جرت عدة مناقشات في مجلس الأمن حول الحالة في الشرق الأوسط . ومع ذلك ، فقد كانت هناك حالة جمود فعلية في الجهود التي تستهدف التوصل الى تسوية للصراع العربي الاسرائيلي عن طريق المفاوضات . لذلك فان الموقف يتسم بالشكوك المتزايدة .

ان اسرائيل ، في الوقت ذاته ، تستمر في صلفها ، وقد واصلت سياستها القائمة على الضم عن طريق اقامة المستوطنات اليهودية في الأراضي المحتلة ، بالرغم من الادانة الدولية لهذه الافعال التي انطوى عليها الاتفاق العام في الرأي ، الذي تم التوصل اليه في مجلس الأمن ، بالنسبة لهذا الموضوع .

وبينما نجد ان الدول العربية تبذل كل ما في وسعها لايجاد حل سلمي لمشكلة الشرق الأوسط ، نجد ان اسرائيل تستمر في عرقلة هذه الجهود . ان سياستها وممارساتها في الاراضي العربية المحتلة لا تدع مجالا للشك في انها تتبع سياسة تقوم على ضم الأراضي العربية المحتلة ، عن طريق اقامة المستوطنات . وانها ان تفعل ذلك فانها تدوس بالاقدام جميع مبادئ السلوك المتحضر ، وهي تحرم السكان العرب في الأراضي المحتلة من حقوقهم الانسانية الاساسية . ان هذه القضية قد طرحت للمناقشة ، في المدة الاخيرة ، فني اللجنة السياسية الخاصة ، حيث تناول وفد بلادي هذا الموضوع خلال المناقشة العامة ، وأيضا قام بتقديم مشروع قرار حول هذا الموضوع ، تمت الموافقة عليه بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل ثلاثة اصوات وامتناع ٢٢ عن التصويت .

وكما ذكر وفد بلادى في هذه اللجنة ، فان سياسات اسرائيل وممارساتها تجعل من الواضح ان اسرائيل ليست مهتمة باقامة سلام دائم في المنطقة . ان اسرائيل كانت تطارد السكان العرب في هذه المناطق وتقيم المستوطنات وتدمر الممتلكات العربية وترحل المواطنين العرب في هذه المناطق بطريقة تستهدف قمع الشعب العربي في الأراضي المحتلة بشكل دائم . ان باكستان ترفض كما فعلت في اللجنة السياسية الخاصة جميع هذه الاعمال باعتبارها انتهاكا للاتفاقيات الدولية والقانون الدولي كما انها تمثل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن حول هذا الموضوع . منذ ايام قليلة مضت فان الجمعية العامة قد ناقشت التوصيات التي تقدمت بها لجنة العشرين حول ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف . وان الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني تعتبر هي جوهر مشكلة الشرق الأوسط . ان المؤسسة التي حلت بالشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٧ بخلق اسرائيل وطرد هذا الشعب من دياره وارضيه وتحويله الى ملايين من اللاجئين ، تعتبر هي العنصر الأساسي في القضية . والى حين استعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وضمان هذه الحقوق لا يمكن لأى سلام ان يتحقق في الشرق الأوسط .

ان سياسة باكستان بالنسبة لصراع الشرق الأوسط تعتبر سياسة تاريخية مسروقة لا موارد فيها . فلقد أيدنا بحسم وباستمرار موقف الدول العربية القائم على المبدأ ، منذ حصول باكستان على استقلالها في عام ١٩٤٧ . ولقد كنا في مقدمة القوى التي دعت لاقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط يقوم على أساس مبادئ عدم اكتساب الأراضي بالقوة ، ويقوم على أساس ممارسة الشعب الفلسطيني لحقه في تقرير المصير .

وان وفد باكستان يرى أنه لا بد من استئناف مؤتمر جنيف للسلام بسرعة مع المشاركة الكاملة لجميع الاطراف المعنية بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثلة للشعب الفلسطيني وذلك من اجل التوصل الى حل عادل للمشكلة ولتحقيق السلام في هذه المنطقة .

انني أود أن اغتنم هذه الفرصة لكي أشير الى مشروعات القرارات التي اشترك وفد بلادى في التقدم بها حول هذا الموضوع . ان هذه القرارات تخلص من الجدل وتركز على القضايا المعنية وتشكل أساسا لحل المشكلة . ان الكثير من الوقت قد أنفق في اشارات غامضة الى تنفيذ قرارات الجمعية العامة . والآن فان الوقت قد حان لوضع اطار زمني للموافقة على التدابير الملزمة التي تستهدف تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة .

واننا نعتقد أنه من واجب جميع الدول الأعضاء في الجمعية العامة ان تضم جهودها لكي تحقق الأهداف التي حددتها قرارات الأمم المتحدة من أجل إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . وهذه هي الطريقة الوحيدة لتحقيق السلام في الشرق الأوسط . ان السلام في الشرق الأوسط ينبغي أن يقضي على تهديد كبير لاندلاع الحرب في العالم .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن أعطي الكلمة للمتحدث التالي ، أود أن أخطر أعضاء الجمعية العامة بأن أصحاب مشروع القرار A/31/L.27 قد نقحوا مشروع القرار ، وبذلك تقرأ الفقرة ٢ من المنطوق كما يلي :

" وتدعو الى عقد مؤتمر مبكر للسلام في الشرق الأوسط ، تحت رعاية الأمم المتحدة ، مع الرئاسة المشتركة للولايات المتحدة الأمريكية واتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، في موعد لا يتجاوز نهاية آذار/مارس ١٩٧٧ " .

السيد كينين (اوغندا) (الكلمة بالانكليزية) : ان موقف اوغندا بالنسبة لقضية الشرق الأوسط قد تم توضيحه دائما كلما كان وفد بلادى يأخذ الكلمة خلال مناقشة هذا الموضوع الهام . ونحن في اوغندا نعتبر ان الموقف الخاطير والمتفجر القائم حاليا في الشرق الأوسط يعتبر نتيجة لما حدث في فلسطين في عام ١٩٤٨ ، عندما وجدنا ان كيانا غربيا أجنبيا وهو الكيان الصهيوني قد زرع بالقوة في منطقة الشرق الأوسط ، وعلى وجه التحديد في فلسطين على حساب الشعب الفلسطيني البرئ الذي أجبر منذ ذلك الحين ، على مغادرة وطنه وعلى أن يعيش في المنفى تحت ظروف قاسية من البؤس . ان خلق هذا الكيان الخريب في المنطقة امر قد تحقق عن طريق التآمر بتأييد من قوى الامبريالية في ذلك الحين والتي كانت تعتبر هي القوى المسيطرة في منظمة الأمم المتحدة .

ومنذ ذلك الحين فان شعوب الشرق الأوسط لم تعرف لحظة من الهدوء او السلام في هذه المنطقة . ذلك لأن المعتدين الصهاينة لم يقنعوا بالأراضي التي اغتصبوها بشكل غير شرعي من الشعب الفلسطيني في عام ١٩٤٨ . بل على النقيض من ذلك ، فانهم تعدوا الحدود الاصليّة للأراضي التي احتلوها في عام ١٩٤٨ . وفي الحروب العدوانية المتعاقبة قاموا باحتلال مزيد من الأراضي تنتمي الى كل من سوريا والاردن ومصر .

وينبغي علينا ان نشير الى انه في حالة مصر بصفة خاصة فانهم قد اغتصبوا أرضا تنتمي للسـ
 دولة افريقية وهي تعتبر عضوا في منظمة الوحدة الافريقية . ونحن لذلك في اوغندا نأسف للعـدوان
 الاسرائيلي باعتباره موجها ليس فقط ضد الشعب العربي في الشرق الأوسط بل باعتباره عدوانا قد
 ارتكب ضد القارة الافريقية بأكملها . ان اسرائيل بالنسبة لنا تعتبر عدوا ليس فقط للشعوب العربية
 بل تعتبر عدوا للشعب الافريقي ككل . وعلى اية حال ، فان هذه الحقيقة قد تأكدت لأن اسرائيل
 هي التي تقدم الدعم الاقتصادي والعسكري لعدونا الأساسي وهو النظام العنصري في جنوب افريقيا ،
 وان هذه الجمعية العامة قد أدانت بالفعل اسرائيل لتعاونها مع النظام العنصري لجنوب افريقيا .
 ان الدول الاعضاء في الأمم المتحدة قد اعترفت بحكمة بمنظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها
 الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ، وانطلاقا من هذه الحقيقة فان الأمم المتحدة قد سمحت
 لمنظمة التحرير الفلسطينية ان تصبح مراقبا في الأمم المتحدة .

ان هذا العمل كان يعتبر ابتعادا عن الموقف غير الواقعي الذي كان يتلخص في اعتبار ان مشكلة فلسطين مجرد مشكلة لاجئين . ان الاغلبية الساحقة من اعضاء هذه المنظمة توافق على ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني . ولذلك ، فانه من المضحك ان نرى ان ممثلي الكيان الصهيوني ما يزالون يصرون على ان منظمة التحرير الفلسطينية لا تمثل الشعب الفلسطيني ولذلك لا ينبغي أن يسمح لها بالمشاركة في مؤتمر جنيف الخاص بأزمة الشرق الاوسط عند معاودة اجتماعه .

ان وفد بلادى ليتسأل عن ما هو الحل المقبول الذى يمكن التوصل اليه في مثل هذا المؤتمر عندما نجد ان الطرف الاساسي في مشكلة الشرق الاوسط ، وهو شعب فلسطين ، قد استبعد من مناقشات المؤتمر . والواقع ، ان موقف الصهاينة في هذه الحالة يشبه موقف اللص الذى يدخل بيت شخص ويأخذ ممتلكاته ويطرده ، وعندما يدعوه الآخرون لرد ما سرقه ، فان اللص يصصر على عدم اعادة هذه الممتلكات لأنه لا يعترف بصاحب البيت . ان هذا اللص ذاته يذهب الى أبعد من ذلك ويخبر الآخرين بأنه ليس مستعدا للتحدث مع الضحية ، بل انه سوف يتحدث الى جيران هذه الضحية .

ونظرا لهذه الاسباب ، فان وفد أوغندا يؤمن بقوة بأنه لا يمكن لأى سلام حقيقي ونهائي أن يتحقق في منطقة الشرق الاوسط طالما ان اسرائيل مستمرة في تجاهلها لحقوق شعب فلسطين . وكما جاء في قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ د (٣٠ -) ، فان اسرائيل يجب ان تعترف بحقوق الشعب الفلسطيني .

ان هذا يجب ان يتبعه انسحاب اسرائيل الفوري غير المشروط من جميع الاراضي العربية التي احتلتها بالقوة . ان ذلك يتمشى تماما وأحكام ميثاق الامم المتحدة ، الذى يمنع اعضاء منظمة الامم المتحدة من اكتساب أراضى الغير بالقوة . ان ذلك في رأينا ، هو الطريق الوحيد الذى يمكن من خلاله تحقيق حل سلمي ودائم لمشكلة الشرق الاوسط .

وبهذا الاقتناع الذى أعربت عنه في هذا البيان ، فان وفد بلادى يؤيد تماما مشروع القرارين الواردين في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 اللذين أيدتهما دول عدم الانحياز ، وكذلك التعديلات المقدمة من سرى لانكا الواردة في الوثيقة A/31/L.25 .

السيد بن جلون (المغرب) : بسم الله الرحمن الرحيم :

يسرني باسم وفد المملكة المغربية أن أتقدم الى السيد الأمين العام لمنظمتنا السيد كورت فالدهايم بخالص التهنية وصدق عبارات التبريك بمناسبة إعادة انتخابه كأمين عام لمنظمة الأمم المتحدة للسنوات الخمس القادمة . ان هذا الانتخاب الاجماعي قد جاء - في نظرنا - تقديرا للعمل الدائب الذى قام به وما يزال من اجل نصرة مبادئ الميثاق وتحقيق الغايات والاهداف التي تسعى منظمتنا لتحقيقها ، واننا لعلنا يقيين من أن استمرار اضطلاع الأمين العام السيد فالدهايم بمسؤوليته الكبرى هذه في السنوات القادمة ، سيكون خيرا ضمانا لتكريس أعمال منظمتنا وتوجيهها نحو الغايات التي وجدت من اجلها والتي تستهدف رفاهية شعوب الارض ، وخير بني الانسان . وحيث ان إعادة انتخاب السيد الأمين العام قد تمت في غمار مناقشة جمعيتنا لموضوع الشرق الاوسط الخطير ، فاني اغتنم هذه الفرصة لأوجه له نداء ملحا بأن يعطي هذه القضية ، التي تشغل بال المجتمع الدولي بأسره ، مزيدا من الاهتمام والرعاية قصد الوصول الى حل لها . مرة اخرى يضطربنا العدوان الاسرائيلي المستمر على الاراضي العربية الى معاودة مناقشة الوضع في الشرق الاوسط الذى ما زالت أزمته تحتل قمة مناطق التوتر في العالم بلا منازع . وعلى الرغم من عشرات التوصيات والادانات التي اصدرتها منظمتنا الاممية هذه ، شجبا للعدوان الاسرائيلي ، وادانة له ، وابتغاء لزالة آثاره على الفور ، فان هذا العدوان ما يزال - بعد عشر سنوات من اقترافه ، وتحت سمع العالم كله وبصره - ينوء بكل ثقله ومآسيه على الشعب الفلسطيني المشرود وعلى سكان الاراضي العربية الاخرى المحتلة في سيناء ومرتفعات الجولان وها هي حالة اللا سلم واللا حرب يكتب لها ان تستمر وتدوم في منطقة الشرق العربي لمجرد أن التعنت والصلف الاسرائيليين يريدان لها ذلك ، مما جعل هذه المنطقة بؤرة لتوتر خطير وكامن ، قد ينفجر أية لحظة في حرب عربية - اسرائيلية رابعة . اذا لم يوضع حد لهذا العدوان ، ونهاية للآلام والمعاناة التي يقاسي منها الشعب العربي في المناطق المحتلة .

ان هذا الخطر الذى يتوعد المنطقة بشروره ، والذى قد تمتد مضاعفاته الى سائر أرجاء المعمورة - كما حدث عام ١٩٧٣ - انما يكمن في اصرار الكيان الصهيوني على تأبيد احتلاله

للأراضي العربية ، وتجميد الوضع هناك على ما هو عليه الآن ، والاحتفاظ بغنائم الحرب العدوانية التي شنها عام ١٩٦٧ متكررا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة الذي يشجب الاستيلاء على أراضي الغير عن طريق القوة ، ومتجاهلا أبسط قواعد القانون الدولي والمعاملات والأخلاق الدولية ، ومستخفا بروح هذا العصر الذي ارتقى بالإنسانية عن أخلاق الأسلاب والغنائم .

ان تأييد الاحتلال الاسرائيلي وتكريسه ليتبدى واضحا في سياسة المراوغة والتسويف والمماطلة، وفي سياسة الضم والاحتلال والتوسع التي تتبعها اسرائيل والتي تستهدف نفي أية محاولة لحل مشكل الشرق الاوسط والقضية الفلسطينية .

اننا لا نقول هذا الكلام عبثا - ياسيدى الرئيس - ولا نستنتجه استنتاجا وانما نرد هنا تصريحات حكام اسرائيل وخطوط سياستهم الرسمية والمعلنة . وكما يعلم الجميع ، فان هذه السياسة تقوم على التوسع والضم ، كما حدث - على سبيل المثال - حينما أعلن " الكينيسيت " الاسرائيلي رسميا ضم مدينة القدس العربية الى اسرائيل رغم الاحتجاج العالمي الصارخ ضد هذا التصرف . وكنهيد عملي لسياسة الضم ، قامت اسرائيل - كما يعلم الجميع - وما تزال بناء عشرات المستعمرات والمستوطنات السكنية المدنية والعسكرية في سائر انحاء الاراضي المحتلة ، وأعلن مسؤولوها - غير ما مرة - أن هذه المستوطنات قد بنيت لتبقى . وها هو وزير الدفاع الاسرائيلي السابق موشى دايان يجيب على سؤال حول مستقبل هذه المستوطنات وهو ما يزال في الحكم بقوله : " اننا بنائنا هذه المستوطنات لان نقوم بزراعة نباتات في قوارير يمكن نقلها من مكان الى آخر ، وانما نقوم بزراعتها في الارض القارة لتتعمق بجذورها في التربة وتبقى هناك الى الابد " . هذا ما قاله موشى دايان . وغني عن الذكر ان البرامج السياسية لجميع الحكومات الاسرائيلية التي تقلدت زمام الحكم في اسرائيل منذ حرب عام ١٩٦٧ العدوانية ، قد تضمنت جميعها تأييدا لسياسة بناء المستعمرات اليهودية في الاراضي العربية المحتلة . وما حرص اسرائيل على التذرع بفكرة الحدود الآمنة الا مظهر آخر من مظاهر تشبثها بالاحتفاظ بمكاسب عدوانها واستمرار احتلالها للاراضي أو لاجزاء منها ، حتى ولو وجدت تسوية لمشكل الشرق الاوسط في المستقبل . وفي عصر التكنولوجيا الحديثة المذهل ، الذى خص الاسلحة بنصيب كبير من فتوحاته العلمية ، فان اسرائيل أول من يعلم أن الحواجز الطبيعية كالانهار والجبال وغيرها لم تعد تشكل أية حدود آمنة كما كانت في عصر الاسلحة التقليدية ، حيث ذلل العلم اكنافها فأصبحت سهلة الاختراق ، وبقيت الحدود الآمنة الحقيقية تتمثل في تلك الحدود التي يتم الاتفاق عليها بالتراضي والقبول المتبادل . أما قمة التعنت الاسرائيلي فانها تتمثل ولا شك في اصرار اسرائيل على تجاهل وجود الشعب الفلسطيني الذى كان الضحية الاولى لوجودها ككيان سياسي في منطقة الشرق الاوسط ، وانسياقا مع هذه السياسة العقيمة فان اسرائيل تمعن حتى يومنا هذا في الاعتراض على مشاركة مثلي الشعب الفلسطيني في أية محادثات للسلام بخصوص الشرق الاوسط ، وهي تعلم - علم اليقين - ، والعالم كله يعلم اليوم ، انه لا يمكن لأى سلام أن يدوم في

الشرق الاوسط دون تسوية عادلة لقضية الشعب الفلسطيني ، يناقشها ويقبل بها ممثلوه الاصليون قادة منظمة التحرير الفلسطينية .

لقد ابتدأت أزمة الشرق الاوسط يوم اغتصب الكيان الصهيوني أراضي الشعب الفلسطيني وسلبه من حقوقه الوطنية الثابتة ، وكل اصرار على تجاهل الواقع الفلسطيني اليوم انما هو بمثابة العمل على استبعاد أى حل حقيقي لمشكل الشرق الاوسط ، أو العودة بهذه المنطقة الى عهد آخر من عهود الهدنة المسلحة التي هي أبعد ما يكون عن الحل المنشود الذي يكتب للسلام العادل والدائم ان يستتب هناك .

سيدى الرئيس ، لا أريد أن أعود بالتاريخ الى الوراء لاستعراض تاريخ الحركة الصهيونية التي اقتلعت اليهود من أوطانهم ومجتمعاتهم الاصلية عبر العالم ، وزجت بهم في فلسطين ليعملوا على تشريد الشعب الفلسطيني وحرمانه من ارضه وحقوقه ، ولا الى استعراض تطورات القضية الفلسطينية والمسؤولية الخاصة التي تتحملها منظمة الامم المتحدة ازاءها ، فقد سبق لي قبل عدة اسابيع ان فصلت - من أعلى هذه المنصة - هذه الوقائع مبينا عدالة النضال التحررى الفلسطيني ، كما سبق لي كذلك أن أوضحت امام مجلس الامن في الشهر الماضي وجهة نظري بلادى ازاء الممارسات الاسرائيلية في الاراضي العربية المحتلة .

وانه لما يبعث على القلق فعلا ان نرى انه بينما تجهد منظمة الامم المتحدة وغيرها من الجهات الدولية في العمل لايجاد حل عادل لمشكلة الشرق الاوسط فان اسرائيل تعمل بدورها على اعطاء احتلالها للارض العربية صفة الدوام والبقاء حيث تقوم بتغيير الطبيعة الجغرافية والتشكيل السكاني في هذه الاراضي بكيفية مدروسة ومتعمدة . وعلى الرغم من الادانات الدولية التي كان آخرها البيان الاجماعي لمجلس الامن في (١ تشرين الثاني / نوفمبر من هذا العام ، فان الكيان الصهيوني يستمر في اقرار مخالقاته دونما رجاء أو تبصّر .

ان المغرب يؤكد هنا ما سبق أن اعلنه في مجلس الامن من شجب لهذه المخالفات وعدم اعترافه بشرعية أى اجراء قامت به سلطات الاحتلال ضد ممتلكات الوقف المغربي في مدينة القدس العربية وضواحيها واحتفاظه بكامل حقوقه في هذا الشأن ، في نفس الوقت الذي يعتبر فيه المغرب جميع الاعمال التي قامت بها اسرائيل منذ حزيران / يوينه ١٩٦٧ سواء في مدينة

القدس العربية ، أو في الضفة الغربية ، وصحراء سيناء ، ومرتفعات الجولان أعمالاً لاغية منعدمة الشرعية ولا تترتب عليها بالنسبة لإسرائيل أية حقوق أو امتيازات لأنها تمت في ظروف من الاحتلال غير المشروع ولأنها تتناقض جميع التناقض مع نصوص اتفاقية جنيف لعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي المحتلة ، ولأن هذه الأعمال كذلك كانت موضع الشجب من قبل منظماتنا الدولية بمؤسستها الكبيرتين : مجلس الأمن والجمعية العامة .

إن المجتمع الدولي لا يمكنه أن يستمر في الوقوف ، موقف اللامبالاة إزاء وضع مدينة القدس الشريف ، التي تعيش في قلب كل مسلم ومؤمن ، والتي تتعرض في كل دقيقة لمزيد من عمليات التهويد التي تستهدف مسح الطابع الإسلامي ، والمسيحي عن هذه المدينة المقدسة ، وصيفها بصيغة يهودية صرفة ، واحاطتها بسوار من المستعمرات اليهودية ، تقطنها أفواج المهاجرين الغرباء .

ان هذا التصرف ليعتبر تحديا صارخا لمشاعر مئات الملايين من المسلمين والمسيحيين ومساسا بمقدساتهم واعتدا^١ على اغلى مظاهر تراثهم .

وأمام هذه الفاجعة الحضارية التي تحياها مدينة القدس في ظل هذا النوع من الخلق والتصرف ، فان تخليص هذه المدينة الشهيدة من براثن الاحتلال لا يقع على كاهل الشعب الفلسطيني وحده ، ولا على عاتق الدول العربية ، وانما هو واجب عالمي يحتمه الضمير الانساني الواعي على كل شخص يؤمن بالانسانية وقيمها وتراثها .

سيدى الرئيس ، لقد جاءت حرب رمضان عام ١٩٧٣ لتحطم كثيرا من الاساطير التي حاولت اسرائيل ادخالها في روع العالم بأنها اضحت في الشرق الاوسط قوة عاتية لا تقهر . وقد ضرب أبناء المغرب - الى جانب اخوانهم العرب - في تلك الحرب امثلة من الفداء ، والبطولة نصرة للحق العربي وتصديا للعدوان الاسرائيلي .

ان مبدأ العدوان ، ومبدأ فض النزاعات عن طريق استعمال القوة المسلحة واحتلال اراضي الدول الاخرى ، مبدأ رفضه المجتمع الدولي منذ أن عرف الانسان طريقه الى المدنية . ومبدأ رفض العدوان هذا مبدأ عام ، وشامل ، لا يحتمل الاستثناء . ولا يمكن للمجتمع الدولي اليوم ان يفتح باب المساومة حوله ، لان ذلك سيعتبر تراجعاً عن مبدأ مقرر راسخ في اخلاقية المعاملات الدولية . ان السابقة التي تريد اسرائيل اقحامها على سجل العلاقات الدولية المعاصرة سابقة خطيرة ، ينبغي ان يتصدى لها المجتمع الدولي باسره لاستئصالها قبل ان يستفحل امرها ، وذلك تطبيقاً لنصوص ميثاق منظمتنا ، وتطبيقاً لقرار مجلس الامن رقم ٢٤٢ المتعلق بحل ازمة الشرق الاوسط ، الذى تزعم اسرائيل أنها موافقة عليه ، والذى يشجب بكل وضوح الاستيلاء على اراضي الدول الاخرى عن طريق استعمال القوة المسلحة .

لقد كان مؤتمر الرباط للقمّة العربية الذى عقد عام ١٩٧٤ بناءً على مبادرة من صاحب الجلالة الملك الحسن الثانى ملك المغرب ، مؤتمراً حاسماً بالنسبة للقضية الفلسطينية ، ولقضية الشرق الاوسط ، ان انه حدد بكل دقة مسؤوليات الاطراف العربية في نزاع الشرق الاوسط ، وأبرز الكيان الفلسطيني بكل وضوح ، وأزال عنه كل غموض او لبس ، كما ابرز دور منظمة التحرير الفلسطينية ،

كرائدة للكفاح الفلسطيني ، وممثلة شرعية وحيدة لشعب فلسطين ، حيث تتالت بعد ذلك الاعترافات الدولية بهذه المنظمة ، وبالحقوق الوطنية الثابتة والاصيلة للشعب الفلسطيني ، بما يتضمن حقه في السيادة على وطنه ، واقامة دولته الوطنية على أرض فلسطين .

أما القرار التاريخي الذي تبنته جمعيتنا يوم ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر والذي تضمن خطوات عملية تطبيقية لا قامة الدولة الفلسطينية في منطقة الضفة الغربية وقطاع غزة ، فانه يعتبر - في نظرنا - خطوة أولى موفقة وحميدة ، نحو تصحيح الاوضاع التي ساهمت الامم المتحدة في خلقها منذ تبنيها قرار تقسيم فلسطين عام ١٩٤٧ ، وها هو صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني يذكر في تصريح له في مؤتمر صحفي عقده في باريس غداة صدور هذا القرار مانصه : (ثم تحدث بالفرنسية)

" لأول مرة في تاريخها فان منظمة الامم المتحدة قد اعطت اساسا جادا وواقعا لسلام نهائي في الشرق الاوسط . ومن المؤكد ، أنه بانشاء دولة فلسطينية في الاردن وفي غزة ، فان الشعب الفلسطيني قد تم الاعتراف به ، ان الكيان الفلسطيني قائم . ولكن - الاسرائيليين سيطلبون ضمانات ومن الطبيعي ان يطلبوا ضمانات . والآن فعلى العرب ، من ناحية ، وعلى أصدقاء العرب ، من ناحية اخرى ، ان يضعوا بسرعة وفي هذه الدفعة ، مجموعة من الاجراءات الدبلوماسية والسياسية التي يمكن ان تقبلها اسرائيل ومن أجل بقائها أمام العالم . وبالطبع فان ذلك سينطوي على انسحاب اسرائيل من الاراضي العربية المحتلة . ولكنني ارى انه اذا ما كنا وافقنا على هذا القرار كأساس فاننا نقرب ، أكثر من اى وقت مضى ، نحو تسوية دائمة تهدئ من الجو ليس في المنطقة فحسب ، بل وفي العالم أجمع " .

(ثم واصل الحديث بالعربية)

سيدى الرئيس ، ان وفد المملكة المغربية ليرحب بجهود الامين العام الدائبة ، التي قام بها منذ ان تبنت الجمعية العامة قرارها ٣٣٧٥ في الدورة الماضية ، وبالاتصالات العديدة التي قام بها مع الاطراف المعنية ، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية ، كما يحمد له مساعيه المتواصلة للخروج من الجمود الذي اوقف العمل السياسي في الشرق الاوسط عن التحرك في اتجاه الحل السلمي العادل والدائم ، لاننا نعتقد ان اطار الامم المتحدة ، هو الاطار الافضل والا صلب للتعجيل

بحركة مسيرة السلام في منطقة الشرق الاوسط ، نحو الحل الشامل ، نظرا للعلاقة الوثيقة التي تربط الامم المتحدة بقضية فلسطين .

ان المغرب ، يرى ان بذل مزيد من هذه الجهود من طرف الامين العام في هذا الوقت بالذات ، ضرورة قصوى لتهيئة المناخ المناسب لاعادة انعقاد مؤتمر جنيف للسلام في اسرع وقت ، بعد ان توقفت اعماله منذ مدة ليست بالقصيرة .

وفي هذا الصدد فان المملكة المغربية ترى ان دعوة منظمة التحرير الفلسطينية للمساهمة في مؤتمر جنيف هذا شرط اساسي ومحتم ، ولا تتم بدون تحقيقه اية تسوية حقيقية لمشكل الشرق الاوسط ، حيث ان الجانب الفلسطيني هو احد الجوانب الرئيسية في هذا النزاع ، ان لم يكن الجانب الاول المعني ، وهو الجانب الذي يتوقف مستقبل كيان ابناؤه ومصيرهم على نتائج هذا المؤتمر ان المغرب ليحده امل كبير في ان يقوم رئيسا مؤتمر جنيف ، وهما الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالعمل في هذا الاتجاه ، وعدم تجاهل الطرف الاول المعني بمشكل الشرق الاوسط ، حتى تكتب للجولة القادمة لمؤتمر جنيف هذا كل فرص النجاح المحقق ، وان المغرب ليناشدهما كذلك ان يبذلا جهودهما وان يستغلا مالهما من تأثير ونفوذ لدى اطراف النزاع بما يضمن الوصول الى تسوية عادلة شاملة تضع حدا لشروخ الحرب وويلاتها ، التي عانت منها منطقة الشرق الاوسط منذ ثلاثة عقود من الزمن .

سيدى الرئيس ، اننا نرى ان فرص السلام سانحة الآن اكثر من أى وقت مضى ، منذ بداية ازمة الشرق الاوسط ، ونرى كذلك ان من الخير للجميع ، استغلال هذا الجو السائد الآن ، قبل ان تضيع الفرصة في غمار عمل عسكري آخر .

الا اننا ، نريد ان نذكر هنا ، ان اسرائيل تخطئ خطأ فادحاً ، اذا ما اعتقدت ان بإمكانها ان تفرض واقعاً توسعياً على الدول العربية ، وعلى المجموعة الدولية ، كما انها تخطئ خطأ فادحاً آخر ، اذا ما اعتقدت انها تستطيع مسح الشعب الفلسطيني من لائحة شعوب الارض ، خصوصاً في هذا الوقت الذى يتعاضد فيه الاعتراف الدولي بالشعب الفلسطيني وحقوقه الثابتة والاصيلة .

ان السلام الحقيقي في الشرق الاوسط ، لن يبنى الا على أساس العدالة ، التي تفرض — اول ما تفرض — الاعتراف للشعب الفلسطيني بحقوقه الوطنية في السيادة على ارضه ، واقامة دولته على التراب الفلسطيني . وانسحاب اسرائيل من جميع الاراضي المحتلة عام ١٩٦٧ .

السيد فال (السنغال) (الكلمة بالفرنسية) : لقد وافقت الجمعية العامة ، في يوم ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر عام ١٩٧٦ ، وخلال الجلسة ٧٧ ، على قرار يعتمد تقرير وتوصيات اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وسيكون على جمعيتنا العامة خلال بضعة ايام ، ان تصدق على قرار للجنة السياسية الخاصة ، وافقت فيه على تقرير اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الاراضي المحتلة .

وتكرس الجمعية العامة حالياً اعمالها للحالة في الشرق الاوسط . وقد اعرب ممثل اسرائيل ، في البيان الذى قدمه في بداية المناقشة ، عن اسفه للوقت الذى يرى انه طويل جداً ، والذى تكرسه منظمة الامم المتحدة للمشكلة المتعلقة بالصراع بين بلده وبين الدول العربية ، وقد نسي ، ان منظمنا لم يكن لها الخيار بالنسبة لهذه الطريقة في استخدام وقتها الثمين . ولكن دولة اسرائيل نفسها هي التي اضطرتها الى ذلك ، عن طريق تصرفاتها المتعمدة والمتكررة في انتهاك احكام ميثاق الامم المتحدة ، وعن طريق انتهاكاتها الصارخة والمستمرة لحقوق الانسان المقدسة ، وعن طريق سلوكها المتعطرس والاستفزازي تجاه الممثلين الذين يمثلون بلادهم لدى منظمة الامم المتحدة .

وهكذا ، فان الصراع المأساوى الذى يمزق ، منذ اكثر من ٢٥ عاما الشرق الاوسط ، قد طرح علينا مرة اخرى هنا في هذه القاعة . وقد حلت محل هذا الصراع ، الذى كان في الاصل مسألة تتعلق بتقرير المصير ، وبالسيادة القومية ، حلت محله ازمة اقليمية ، تسببت حتى الان في اربعة حروب ، ويمثل وجودها خطرا دائما على السلام والا من الدوليين . ان جميع دول العالم ، تشعر اليوم بانها معنية بالآثار المترتبة على هذا الصراع ، والتي يهدد بقاؤها وجود هذه الدول ذاته . ولذلك ، يجد ربنا ان نتساءل لماذا دام هذا الموقف الذى ينطوى على هذه الخطورة للمجتمع الدولي ، كل هذه المدة الطويلة ، دون تصفية ، او ايجاد حل مناسب ومقبول من الجميع . ويعزى هذا الموقف الى الطبيعة الصعبة والمعقدة ، بشكل خاص ، لهذا الصراع . وان صعوبته ناجمة عن الالتزام الكامل والمكثف والشخصي بل والطائفي ، لمختلف الاطراف المعنية ، ومن نظرتها للاحداث التي تتسم بالرغبات وعدم وجود مرونة سياسية كافية . والواقع ان تعقيد المشكلة ناجم عن ان عناصر هذا الصراع ، ترتبط ارتباطا وثيقا ببعضها البعض ، حتى ان اية تسوية جزئية او غير متوازنة ، سوف تجعل حلها صعبا بل ومستحيلا .

وهكذا ، وبعد مرور ربع قرن ، نوقشت فيه هذه المسألة بصفة مستمرة في منظماتنا ، فان معظم أعضاء المنظمة ، قد اقتنعوا بان حلا عادلا ، ودائما للصراع ، انما يستند الى تنفيذ اسلوب شامل ، ومتوازن يأخذ في اعتباره مصالح جميع الاطراف المعنية ، بما في ذلك الطرفين الفلسطينيين والاسرائيلي . وقد لاحظ المجتمع الدولي تدريجيا ، ان العقبة الرئيسية التي تقف في وجه مثل هذا الحل هي وجود اساليب جزئية ، ومن طرف واحد ، وذات طابع انتقائي وتعسفي ، تهدف قبل كل شيء الى ان تجعل الامم المتحدة ، توافق على أمر واقع ، وعلى اعمال عنف ارتكبت انتهاكا لميثاق منظماتنا ، وانتهاكا للمبادئ المقدسة للقانون الدولي ، تلك المبادئ التي قبلت في العالم اجمع . ويجب أن نعترف ايضا ، بأن هذه الاهداف ، كانت وشيكة البلوغ ، وهكذا ، فان النظرية التي تقول ان صراع الشرق الاوسط ، انما هو صراع بين اسرائيل والدول العربية ، وأن اساسه هو رفض الدول العربية الاعتراف بوجود الدولة اليهودية ، قد استمرت وقتا طويلا في منظمة الامم المتحدة . وكانت النتيجة

الرئيسية لذلك ، هي انكار وجود الشعب الفلسطيني ذاته ، وبالتالي انكار حقوقه الوطنية على أرض فلسطين ، ان هذا الجانب من المسألة ، قد كانت نتيجته اغفال احد العناصر الرئيسية للصراع . وبالاعتراف بان المسألة الفلسطينية هي اساسا لب صراع الشرق الاوسط ، وبأن ممارسة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني تمشيا مع اغراض ومبادئ ميثاق الامم المتحدة ، انما هي شرط اساسي لا قرار سلام عادل ودائم في المنطقة ، فان جمعيتنا في النهاية قد وضعت المشكلة في مضمونها الحقيقي . كما انها اعربت عن اقتناعها ، بان اشتراك الشعب الفلسطيني ، يعد امرا جوهريا في جميع الجهود الرامية لا قرار تسوية عادلة لصراع الشرق الاوسط .

ان أخذ الواقع الفلسطيني وأهميته الرئيسية بالنسبة لمشكلة الشرق الأوسط إنما يمثل السممة الرئيسية للأسلوب الجديد الذي يسود اليوم في الأمم المتحدة . ان طابع هذا الأسلوب - بالمقارنة بالجهود السابقة - هو انه يأخذ في الاعتبار العنصرين الآخرين ويعاملهما طبقاً لأهميتهما النسبية . واليوم ، فان أغلبية الدول توافق على ان إيجاد حل عادل ودائم لنزاع الشرق الأوسط يجب أن يقوم على المبادئ الآتية : أولاً - ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه القومية غير القابلة للتصرف في تقرير المصير ، بما في ذلك - من ناحية - حقه في إقامة دولة مستقلة في فلسطين وفقاً لمبادئ الميثاق ، ومن ناحية أخرى ، إمكانية السماح للاجئين الذين يريدون العودة الى ديارهم بأن يعيشوا في سلام مع جيرانهم . أما هؤلاء الذين لا يريدون العودة الى ديارهم فيجب تصويبهم تعويضاً عادلاً عن ممتلكاتهم التي فقدوها ، وذلك وفقاً لحكام القرار رقم ١٩٤ (د - ٣) . ثانياً - انسحاب اسراييل من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب حزيران / يونيو ١٩٦٧ طبقاً للمبادئ المعلنة رسمياً التي تقضي بعدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة ، وهي المبادئ التي وردت في القرار رقم ٢٤٢ (١٩٦٧) الذي تعتز به اسراييل واصدقاؤها كثيراً . ثالثاً وأخيراً - تنفيذ الأحكام المناسبة التي تضمن ، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ، سيادة وسلامة أراضي واستقلال جميع دول المنطقة ، وكذلك حقها في أن تعيش في سلام داخل حدود معترف بها من قبل جميع الدول وخصوصاً دول المنطقة ، ومضمونة من المجتمع الدولي .

ان تنفيذ هذه المبادئ يواجه بالمعارضة المتعنتة من جانب دولة اسراييل التي تصر على انكار حقوق الفلسطينيين القومية ، وما زالت تحتل بالقوة الأراضي التابعة للدول العربية الاعضاء في منظمتنا .

وعلى الرغم من قرارات الأمم المتحدة ، فان اسراييل تتابع سياسة ترسيخ استعمار المستوطنين اليهود في الأراضي المحتلة ، واتخاذ اجراءات ترمي الى تغيير الطابع السكاني (الديموغرافي) والثقافي والمظاهر الدينية داخل مدينة القدس المقدسة ، وكذلك في مناطق أخرى من الأراضي المحتلة .

ان السكان العرب في هذه الاراضي يتعرضون للاعتقالات الجماعية ، والنفي والطرده من ديارهم وارضيتهم . ويتم تدوير منازلهم وممتلكاتهم ، ويحال دون ممارستهم حريتهم الدينية بشخصي الطرق .

ان هذا العنف اليومي والدائم الذي تمارسه قوات الاحتلال لا يمكن الا أن يشير سخط الضحايا وأن يزيد من استيائهم . وهكذا يتولد التوتر والتمرد ، واخيرا الثورة .

ان الاحداث الدامية التي جرت في الضفة الغربية للأردن طوال هذا العام تعطينا مثالا بليغا على ذلك . ان العنف يجلب دائما مزيدا من العنف . ورد الفعل القهرية من جانب سلطات الاحتلال الاسرائيلية سوف تؤدي الى مواجهة عامة تهدد الأمن غير المستقر في هذه المنطقة .

وهناك مظهر آخر للاحتلال الاسرائيلي يعد مصدرا لاحتمالات حدوث أخطار أشد . واعني بذلك سياسة الأمر الواقع التي أقل ما يقال بشأنها انها تمثل عقبة مؤكدة في سبيل اية تسوية سلمية لنزاع الشرق الأوسط .

حقيقة ، كيف يمكن التوفيق بين اقرار سلام عادل ودائم - واحد عناصره الرئيسية هو الجلاء عن جميع الاراضي المحتلة - وبين السياسة الاسرائيلية لضم اجزاء معينة من تلك الاراضي وانشاء مستعمرات يهودية فيها ؟

ان اسراييل ، باتخاذها لتدابير تهدف الى تغيير الطابع المادى والتركيب السكانى والهيكلى
النظمى للأراضي العربية المحتلة ، انما تسعى بوضوح الى خلق وضع لايمكن العدول عنه . وهذا
الهدف مؤكد بصفة خاصة بالنسبة لمدينة القدس المقدسة .

ان اسراييل تنفذ عملية تهويد واضحة لتلك المدينة غير عابئة بالتاريخ وجميع التقاليد التي جعلت منها مدينة للوفاق ، ومدينة للحياة والتقارب الروحي ، ومدينة للتحايش السلمي بين الأديان الثلاثة الكبرى .

وهكذا ، فان اسرائيل بتضحيتها بالمستقبل في سبيل الحصول على مزايا مؤقتة في الوقت الحالى ، تجلب لنفسها مصاعب مؤكدة ، تجعل من العسير عليها كثيرا أن تصل الى هدفها المقصود

وهو أن تعيش في سلام مع جيرانها . ان استعمالها للقوة لن يؤدي إلا إلى زيادة مشاعر الاحباط والضغينة بين جيرانها ، وهكذا توسّع حوة العداء التي تفرق بينهم وبين المجتمعات اليهودية . ان التصرفات الاسرائيلية في الاراضي المحتلة ، التي لا تعبر أبدا عن رغبة تلك الدولة في الوصول الى تسوية عادلة ودائمة ، انما تشير - على العكس - الى سياسة ترمي الى تغيير الموقف من جانب واحد لصالح دولة اسراييل . ان هذا السعي للحصول على مزايا من جانب واحد هو أساس هجماتها العنيفة وغير العادلة ضد الأمم المتحدة ، التي لا تتفق جهودها الرامية الى تحقيق تسوية سلمية لمشكلة الشرق الأوسط ، مع الخطط التوسعية للدولة العبرية .

فمن وجهة نظر القادة الاسرائيليين تعتبر جميع أعمال منظماتنا متحيزة وغير مسؤولة . وطبقا لمفهومهم هذا فان ممثلي الأمم المتحدة غير قادرين على ان يكون لهم رأى سليم بالنسبة لمسائل الشرق الأوسط لأنهم لا يعرفون - بقدر كاف - حقائق المنطقة .

ولكنهم ينسون ان ما يحدد حكم وفود الأمم المتحدة انما هو التزامهم بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي . وفي نظرهم لا يمكن ان تكون هناك منطقة مستثناة ، حينما يكون سلوك الدول قائما على مبادئ أخرى ، وخاصة المبدأ القائل بأن الحق ينبع من القوة .

وهكذا ، فان استهزاء اسراييل بالميثاق - وأنا لا أتحدث عن اعمال العنف التي ترتكبها وتحديدها لمنظمتنا - أساسا هو الذي جعل دائرة اصدقائها تتكلم في هذه الجمعية .

يجب على اسراييل ان تتحقق من أن أفضل وسيلة لكسب تأييد الدول لقضيتها لا يمكن ابدا أن تكون بالسخرية والهجوم ، وانما تكون بالحوار المهنذ بالصريح والأمين مع الممثلين المؤهلين للدول الأخرى ذات السيادة . حقيقة ان الممثلين الاسرائيليين عندما يأتون الى هذا المحفل لا يفكرون قليلا فيمن يستمعون اليهم بقدر ما يفكرون في رد فعل الرأى العام الأمريكي الذي يهتمون به بصفة خاصة دون سبب .

خلال المناقشات التي دارت هذا العام ، في مجلس الأمن أولاً ، ثم في الجمعية العامة بشأن الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني ، رأت بعض الوفود أنه من الضروري أن تعلن بأن توصيات لجنة العشرين تنتهك احكام القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن . ومثل هذا التأكيد غير واقعي ، بل على العكس من ذلك ، فان توصيات اللجنة انما تكمل هذين القرارين لمجلس الأمن بأن أضافت اليهما عناصر كانت تنقصهما . وأضيف ان قرارى الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) ، ١٩٤ (د - ٣) اللذين كانا أساسا لهذه التوصيات قد حصلوا على موافقة اسرائيل وأصدقاؤها .

وفضلا عن ذلك ، فان بعض الوفود الأخرى قد التزمت بموقف سلبي تجاه المبادرات الأخيرة لمنظمتنا بأن أعلنت أن البحث عن حل للصراع في الشرق الأوسط يجب أن يكون ثمرة لعملية المفاوضات ويود وفدى أن يسأل كيف يمكن لعملية تسوية سلمية للصراع في الشرق الأوسط أن تستبعد منظمة الأمم المتحدة منها ؟ لا يمكن أن يكون هذا التأكيد صحيحا ، لاسيما أن منظمتنا ، نظرا لطابعها العالمي تعد أنسب المحافل لايجاد تسوية دائمة وعادلة تأخذ في اعتبارها مصالح جميع الأطراف المعنيين . ان أى اقتراح آخر يحاول استبعاد الأمم المتحدة لن يؤدي الا الى تسوية قائمة على علاقات القوة السائدة ، وليس على مبادئ العدل والتوازن .

وانني أتساءل ما اذا كان هؤلاء الذين يؤيدون مبدأ التفاوض خارج اطار الأمم المتحدة يشعرون بتأنيب الضمير ، عندما يتذكرون أن مسألة الشرق الأوسط ، انما هي مسألة قد خلقت بواسطة الأمم المتحدة ذاتها ، وأن منظمتنا كانت في أصل بدء هذه الأزمة .

ومن المؤكد ، أن وفدى يرى كذلك أنه من الضروري التفاوض لايجاد حل لصراع الشرق الأوسط، ولكن ذلك لايعني أننا نستبعد أن مثل هذا التفاوض يجب أن يستند الى أسس عادلة وأمينه .

أود ألا أختتم كلمتي قبل أن أعرب عن قلق وفدى العميق ، بسبب الجمود الذى يتسم به موقف مجلس الأمن تجاه المسألة التي نناقشها الآن . وهو موقف لايمكن احتماله نظرا للمسؤوليات الثقيلة التي يضطلع بها هذا الجهاز الرئيسي للأمم المتحدة فيما يتعلق بصيانة السلم والأمن الدوليين . واليوم ، من الضروري أكثر من أى وقت مضى أن يدرس مجلس الأمن المبادئ التي يجب أن تحكم التسوية الشاملة لأزمة الشرق الأوسط . ان الاطار الذى وضعه مجلس الأمن في قراره رقم ٢٤٢

(١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، الذى كررناه كثيرا ، تشويهه أوجه نقص كثيرة ولا يأخذ فى اعتباره الحقوق القومية للشعب الفلسطيني . ان مراجعة هذين القرارين مسألة ضرورية ، لأن ذلك يساعد كثيرا على تنفيذ حل عادل ودائم عند استئناف محادثات مؤتمر جنيف للسلام . وينتهز وفد هذه الفرصة ، ليؤكد تأييده لاستئناف مؤتمر جنيف للسلام فى أقرب وقت ممكن ، باشتراك جميع الأطراف فى النزاع بما فى ذلك منظمة التحرير الفلسطينية على قدم المساواة ، وذلك وفقا لأحكام القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) للجمعية العامة .

ويرغب وفد أيضا فى توجيه نداء الى أعضاء مجلس الأمن وبخاصة أولئك الذين اتسموا بموقف سلبي فيما يتعلق بتنفيذ حقوق الفلسطينيين ، حتى يخرجوا مجلس الأمن من جموده ، والسماح له بأن يتخذ موقفا أكثر تجاوبا تجاه المبادرات الرامية الى ايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط .

ان الطريق الدبلوماسي والسياسي المسدود الذى أدى الى حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، كان يعزى - كما نعرف تماما - الى عدم فعالية القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، والى استمرار " حالة اللاهرب واللاسلم " ، مما أدى الى هذه العواقب الوخيمة . ولذلك ، فمن واجب مجلس الأمن اليوم أن يمنع تكرار مثل هذا الموقف .

وحتى يتم ذلك ، يجب على مجلس الأمن أن يتخذ تدابير لوقف تد هو الموقف فى الأراضي المحتلة ، بأن يطلب من اسرائيل أن تضع حدا فوريا لانتهاكاتها لحقوق الانسان فى هذه الأراضي ، والغاء جميع تدابير الضم التي اتخذتها حتى الآن ، وينبغي على المجلس كذلك ، أن يتخذ خطوات تعطي الشعب الفلسطيني الحق فى ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف كما حددها القرار ٣٢٣٦ (د - ٢٩) للجمعية العامة .

ان هذه الاجراءات التي ستتيح لمجلس الأمن أن يقوم بدوره كحارس للأمن والسلام الدوليين ، وهي تدخل أيضا فى نطاق المصالح الحقيقية للشعب الفلسطيني والشعب الاسرائيلي ، وذلك - كما قال أحدهم يوما ما فى هذا المحفل ، وهو دبلوماسي كبير فى الأمم المتحدة ، وأود أن أنهى حديثي بما قاله :

* ان الظلم يؤدي حتما الى الثورة ، والاحتلال يؤدي الى المقاومة . ولا يمكن لحالة ضعف مؤقتة ألا تطور الطاقة الكافية لها على الانتقام . يجب أن نتجنب المفاجآت

وعمليات التهريب لأنها ناتجة عن اليأس ، ذلك لأنه أيا كانت ارادة الحكومات فان الأعمال غير المتوقعة يمكن أن تثير الأحداث ، وأن تؤدي إلى عواقب وخيمة لا يمكن التنبؤ بها ؛ وهي المواجهة المسلحة ” .

السيد ألفارد (النرويج) (الكلمة بالانكليزية) : ان الطريق المؤدى الى السلام في الشرق الأوسط قد ثبت أنه طريق شاق . وكلما سلكه هؤلاء الذين يعتبرون معنيين بشكل مباشر ، بالتوصل الى تسوية سلمية في المنطقة . ان الأداة اللازمة لتحقيق السلام متوفرة ، بينما ان ارادة استخدام هذه الأداة فيما يبدو ، منعدمة .

ومع ذلك ، فان الموقف في هذه المنطقة المعرضة للصراع يعتبر مصدر قلق بالغ ، ليس فقط بالنسبة لأولئك المعنيين بشكل مباشر ، بل بالنسبة للمجتمع الدولي بأسره . ونحن ندرك جميعاً أن صراع الشرق الأوسط ، يشكل أكبر تهديد - في الوقت الراهن - للسلام الدولي . كما أنه يعتبر مصدر خطر مباشر باندلاع صراع دولي واسع النطاق ، لا يمكن التنبؤ بآثاره وعواقبه .

لقد حدد وفدي في مناسبات عديدة ، عبر السنوات الأخيرة ، المبادئ التي نشعر بأن تسوية أزمة الشرق الأوسط ينبغي أن تقوم عليها . وما تزال سياستنا تجاه الشرق الأوسط مرتبطة بقوة بالقرارات التي اتخذتها أعلى سلطتين في منظمنا الدولية ، ولا سيما قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وقد لقياً في الماضي ، تأييداً واسع النطاق . ان التمسك بالمبادئ الواردة في هذين القرارين لا يعني الرجوع بعقارب الساعة الى الوراء . كذلك فانه لا يعني أن نفض أعيننا عن التطورات الجديدة ، والأفكار والمقترحات الجديدة . اننا نفهم مشاعر جميع الدول ، وكافة القوميات في الشرق الأوسط التي تتطلع الى التوصل الى حل عادل وسلمي وشامل ، ويتضمن الاعتراف بالحقوق الوطنية المشروعة ، وقبول حق الدول في أن تعيش داخل حدود آمنة ومعترف بها . ومن الملامح الرئيسية لمنظمتنا أنها ليست منظمة كيفية نحو الوضع الراهن ، ومن جهة أخرى ، لا يمكن للمرء أن يتوقع للسلام أن يتحقق اذا كان كل عمل سابق يهدم في كل مرة تتم فيها خطوة جديدة الى الأمام . اذا اتبعنا مثل هذا الأسلوب في منظمنا ، فاننا سوف نبعث طاقاتنا وسوف نرتد الى الوراء .

ان حكومة النرويج لذلك تؤيد تأييدا مطلقا المبادئ التي قام عليها قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و٣٣٨ (١٩٧٣) ، واننا لا نعتقد أن هذا الموقف يتعارض مع وجهة نظرنا تجاه المشكلة الفلسطينية باعتبارها من المشكلات السياسية الجوهرية في الشرق الأوسط . في الواقع اننا نعتقد اليوم أن هناك تأييدا ساحقا للرأى القائل بأن القضية الفلسطينية تعتبر اكثر من مجرد قضية لاجئين ، كذلك فان هناك اعترافا واسع النطاق بالحقوق القومية المشروعة للشعب الفلسطيني . اننا نوافق أيضا على أنه لا يمكن التوصل الى تسوية نهائية للمشكلات القائمة في المنطقة طالما أن القضية الفلسطينية لم تحل . وعلى الرغم من ذلك ، فاننا نفهم أن هذا الاعتراف يكمل قرارات ، مبادئ سابقة ، ولا ينتقص منها . في الواقع أن هذه العناصر المختلفة تشكل توازنا حساسا ينبغي أن يتم التعبير عنه في القرارات التي تتخذها جميع أجهزة منظمتنا ، وطالما أن هذا التوازن لا تتم المحافظة عليه ، فان الطريق المؤدى الى السلام سيصبح أكثر صعوبة .

ان الأمم المتحدة ينبغي عليها أن تضطلع بدور بارز في الشرق الأوسط ، وبصفة خاصة ، فاننا نود أن نؤكد دور الأمين العام في هذا الشأن . ان جهود المتفانية من أجل جميع الأطراف المعنيين ، تستحق التأييد المستمر من منظمتنا .

ومع ذلك ، فان المسؤولية الأخيرة للتوصل الى تسوية شاملة هي مسؤولية الأطراف المعنيين بشكل مباشر ، ولكن القوى الخارجية أيضا تتحمل مسؤوليتها الكبرى ، وخاصة الدول الأعضاء الدائمة في مجلس الأمن ، بما فيها الدولتان اللتان ترأسان مؤتمر جنيف . اننا لا نتوقع للخلافات القائمة حاليا أن تحل بين عشية وضحاها ، ولكننا نود أن نرى الأطراف المعنيين يتخذون موقفا يقوم على الاستجابة للنداءات العديدة التي أصدرها المجتمع الدولي لاجراء الحوار ، وللممارسة ضبط النفس . ان الحوار السياسي الذى يستهدف التوصل الى حل شامل وسليم لأزمة الشرق الأوسط ينبغي أن يعنى كافة الأطراف ، ان الفلسطينيين ينبغي أن يشاركوا في عملية المفاوضات بحيث يمكن حماية حقوقهم القومية المشروعة بطريقة ملائمة . ان المشكلة الاجرائية الخاصة بكيفية تحقيق هذه الغاية تعتبر في حد ذاتها موضوعا للمفاوضات وينبغي الاعتراف بها بوصفها هذا . ان مثل هذا الاعتراف مع ذلك ينبغي أن يعنى ضمنا أن جميع الأطراف مستعدون لتعديل مواقفهم السابقة . اننا نعتقد أن العام القادم يجب ، أن يقدم فرصا جديدة لاستئناف المفاوضات ، سواء

استؤنفت هذه المفاوضات في جنيف ، أو في أى مكان آخر ، وسواء اتخذت شكلا أو آخر . واننا ندرك أيضا ان استئناف المحادثات في العام القادم لن يكون أمرا سهلا ، وعلى الرغم من ذلك ، فان الوقت قد حان لمواجهة المشكلة الخاصة بالتوصل الى تسوية شاملة .

ان ممارسة ضبط النفس تبدو أنها مطلب هام آخر من المتطلبات اللازمة لتحقيق تقدم جديد . لذلك ، فاننا نشارك الرأي الذى عبر عنه مجلس الأمن في الشهر الماضي ، من أن التدابير التي يتخذها أى طرف من أطراف النزاع ، لا ينبغي لها أن تمس نتائج البحث عن اقامة السلام . وأن مثل هذه التدابير من جانب واحد ، تشكل عقبة نحو تحقيق سلام دائم ، وعادل في المنطقة . وكما أشار مجلس الأمن ، فان ضبط النفس يعتبر له أهميته وبصفة خاصة فيما يتعلق بالأراضي العربية المحتلة . ان اكتساب الأراضي بالقوة يعتبر أمرا غير مقبول بالنسبة لبلدى ، وان أية تدابير تستهدف الابقاء على احتلال الأراضي التي اكتسبت على هذا النحو لا يمكن أن يحظى بموافقة حكومة بلدى . ومن الأهمية بمكان أيضا - مع ذلك - هو أن ننظر الى انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، جنبا الى جنب ، مع الحل الشامل للصراع . وأحد العناصر الهامة بالنسبة لهذا الحل الشامل ، هو قبول حق كل دولة في المنطقة في أن تعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها ، وألا تتعرض للتهديد أو لأعمال القوة . ان هذا الأمر ينطبق على اسرائيل ، كما ينطبق على الدول الأخرى الواقعة في المنطقة . ولا يمكننا أن نبتعد عن هذا المبدأ الأساسي ، وبببدو لنا أنه من المحتمل التمسك بهذا المبدأ اليوم ، كما أنه من الضروري التمسك به في المستقبل عند ما تظهر كيانات جديدة ، جنبا الى جنب مع الدول القائمة بالفعل في المنطقة .

ان العام ونصف العام الأخيرين كانا فترة تتسم بالقلق وبالمعاناة البشرية الشديدة في لبنان . ان بلدى قد انزعجت الى حد كبير لاستئناف الاشتباكات للبنان ، وبالفعل فانها قد أعربت عن أملها في أن يحل سريعا محل هذه المواجهة مزيد من المفاوضات . اننا نرى أن المبادرات الخاصة باحلال السلام التي تقوم بها دول المنطقة تعتبر التزاما بتحقيق مستقبل جديد في لبنان ، وبضمان استمرار سيادة هذا البلد ووحدته . ان الصراع القائم في لبنان له آثار وعواقب هامة لا تقتصر على لبنان فحسب بل تعم المنطقة بأكملها ، ان عدد الأشخاص الذين تعرضوا للمعاناة في لبنان لازال مرتفعا ، وهذا البلد يواجه مهام ضخمة تتعلق بالتعمير . وان النرويج قد ساهمت بالفعل

في مشروعات الاغاثة عن طريق المنظمات الدولية ، وعن طريق صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للبنان . وعندما يعود الموقف في لبنان الى طبيعته ، وعندما تبدأ عملية التعمير ، فان الحكومة النرويجية سوف تنظر في الطلبات المقدمة والخاصة بتقديم معونة لذلك البلد .

ان الطريق المؤدى الى السلام في الشرق الأوسط لاشك أنه لا يزال متعرجا وشاقا ، ولا يوجد أى شيء باستثناء الالتزام الكامل من جانب كافة الدول والقوميات في المنطقة ، بما في ذلك القوى الخارجية ، بأن تسلك هذا الطريق على اعتبار أنه يمكن أن يحقق الأمن المرجو ، ولذلك فمسئولية هذه الجمعية ، وهذه المنظمة أن تتأكد من أنه لن يحدث أى تحرك ، ولن يقدم أى مطلب يشكل عقبة بالنسبة لمشل هذا المجتمع الذى يضم الدول والقوميات المختلفة في الشرق الأوسط . ان المصلحة والأمن المشترك ينبغي أن يقوموا على الاعتراف بحق كل دولة ، وحق كل كيان الآن ومستقبلا في أن يعيش في سلام داخل حدود آمنة ومعترف بها .

السيد بواتين (غانا) (الكلمة بالانكليزية) : ان اهتمام الأمم المتحدة المستمر بالحالة في الشرق الأوسط ، والمناقشات العديدة التي دارت حول هذا الموضوع هنا في هذه الجمعية ، وفي مجلس الأمن ، وفي لجان المنظمة في المدة الأخيرة ، قد أثارت بعض النقد الخطير. ومعظم هذا النقد كان من الأمور المؤسفة . ان هذا النقد قد وصل الى حد التشكيك في الحكمة الجماعية لهذه المنظمة . وفي الفترة الأخيرة ، جرت محاولات لتصوير الأمم المتحدة على أنها منظمة لا تستحق تأييد شعوب العالم ، التي من أجلهم أنشئت .

ان معظم النقد المشار اليه يمكن أن يوصف بأنه تعبيرات عاطفية ، أدت الى اليأس الناجم عن عدم قدرة من تقدموا بهذا النقد على اقناع المنظمة ، ان لم يتمكنوا من اجبارها على الخضوع لوجهات نظرهم الخاصة . وفي ضوء هذا ، فان اليأس أو العواطف يمكن أن تكون مفهومة ، ومع ذلك ، فان محاولة تعريض الأمم المتحدة للاحتقار ، محاولة لا تغتفر . وفي الواقع ، هي محاولة تحمل بين طياتها الخطر بالنسبة للانسانية ، لأنه بتعرض هذه المنظمة للاحتقار أو السخرية ، فنحن نحبط بذلك حلها دون أن نقترح وجود منظمة بديلة عنها . وبذلك ، فاننا بدون قصد نحبط العودة الى حقبة ما بعد الحرب ، عندما نجد أن هناك معسكرين متعارضين يواجه أحدهما الآخر ، وكل معسكر منهما يخطط لتصفية المعسكر الآخر . ان العالم اليوم قد تحرك بعيدا عن هذه الحقبة بفضل جهود الأمم المتحدة ، ولا أعتقد أن هناك شخصا في هذه الجمعية العامة ، يرغب في العودة الى هذه الفترة التي اتسمت بالتشكك والخوف فيما يتعلق بمستقبل الجنس البشري .

ومثل باقي الأعضاء في المنظمة ، فان هؤلاء الذين ينتمون الى العالم النامي ، قد عرفوا الكثير من أوجه اليأس التي لا زالت قائمة . كذلك كانت لدينا مناسبات تمكننا من التعرف على بعض أعضاء هذه المنظمة باعتبارهم مصدر يأسنا . ان تبادل الحديث مع مثل هذه الدول ، لم يتسم أبدا بروح عدائية ، ولكن رغم ذلك ، فاننا لم نستخدم عضويتهم بالمنظمة سببا لادانة الأمم المتحدة ، بل لقد اعتبرنا خلافاتنا معهم على انها نابعة من طبيعة هذه المنظمة . ان أننا لا نعتبر أن هذه المنظمة مؤسسة كاملة ، ولكن حيث أنه لا يوجد بديل أفضل ، فنحن نعتبرها المؤسسة الوحيدة — على الأقل في الوقت الحالي — التي تخلق الأمل في تحقيق مستقبل أفضل للجنس البشري .

ان هذه الملاحظات التمهيدية قد ينظر اليها على أنها تحذير ، ينبغي كذلك أن ينظر

اليها باعتبارها نداً لهؤلاء الذين يقومون بحملة خطيرة للانتقاص من قدر الأمم المتحدة ، وتقويض الآمال والأمان التي وضعتها فيها شعوب الأمم المتحدة ، تلك الشعوب التي أنشئت المنظمة من أجل الحفاظ على سلامتها وأمنها . اننا نأمل أن هذا النداء سيجد استجابة اليه بنفس الروح التي أعلنه بها . اننا جميعا سنخسر بشكل جماعي لو سلكت هذه المنظمة نفس الطريق الذي سلكته عصابة الأمم . وربما كان هنالك ضرورة لأن نوجه النظر الى اختلاف أساسي ، فبعد انهيار عصابة الأمم أتيحت للجنس البشري فرصة أخرى لكي يقوم بمحاولة جديدة ، ولكن بعد انهيار منظمة الأمم المتحدة قد لا توجد فرصة أخرى مماثلة*.

ان الأمم المتحدة عليها واجب يكمن في مراقبة الموقف في الشرق الأوسط بشكل مستمر ، وذلك يرجع أولا الى التزام هذه المنظمة بتحقيق السلام والأمن في العالم . فلم يعد مثارأى جدل أنه في ضوء القوى ذات المصلحة في المنطقة ، فان الشرق الأوسط يحمل بذور تهديد خطير للمسلم والأمن الدوليين . لكن هناك سبب آخر يجعل هذه المنظمة تتحمل المسؤولية في هذا الشأن . ان عليها في الحقيقة التزاما بأن تواصل جهودها من أجل تحقيق السلام والاستقرار في هذه المنطقة . ولا يمكن أن ننكر أن الطبيعة الحالية لقضية الشرق الأوسط تنبع من العمل الذي قامت به الأمم المتحدة في المنطقة . ان المنظمة حاولت التوصل الى حل للتوتر القائم في المنطقة عن طريق التقسيم ، والمشكلة التي نواجهها الآن ، انما تنبع من التنفيذ الجزئي للحل القائم على التقسيم .

انني لا أنوي أن استرسل في سرد تاريخ هذه المشكلة الذي نعرفه جميعا كل المعرفة . واذ كنت قد أشرت باختصار الى بعض الأحداث التي أدت الى هذه القضية ، وفي رأي وفدي أن أي حل ينظر اليه بصفة عامة لا يمكن أن يحقق أهدافه لو أن جزءاً منه فقط هو الذي تم تنفيذه . وكما تضمن قرار الأمم المتحدة بشأن فلسطين ، فان السكان اليهود قد وجدوا لهم وطناً في اسرائيل ، ولكن أين هو الوطن الذي تضمنه نفس القرار للشعب العربي ؟ ان وفدي يعتقد أن هذه القضية تشكل عنصراً من العناصر الأساسية لقضية الشرق الأوسط ، التي على هذه المنظمة أن تتناولها بجدية اذا كان علينا أن نجد حلاً للمشكلة .

* تولى الرئاسة ، نائب الرئيس السيد ديساندي (تشاد) .

ولأن القضية قد ظلت دون حل طيلة ثلاثين عاما ، شهدنا خلالها أربع حلول ، فان هذه الحقيقة تعتبر دليلا على أن قضية الشرق الأوسط لن تختفي ببساطة عن طريق تجاهلها . ان العدد الكبير من الوسائل المتبادلة بين الأمين العام للمنظمة وبين حكومات الدول القائمة في منطقة الشرق الأوسط ، في عام ١٩٧٥ وحده ، انما يشير الى استحالة تحقيق السلام في الشرق الأوسط ، دون التشاور مع الفلسطينيين ، الذين يعتبروا من وجهة نظرنا أكثر من تأثر بهذه القضية . وهناك سبب آخر هو الذي جعل قضية الشرق الأوسط ما زالت تستحوذ على الاهتمام الجاد لهذه المنظمة . ان رئيس أركان حرب قوات الأمم المتحدة وغيره من مراقبي الأمم المتحدة ، قد سجلوا ما يزيد على ستمائة حادثة فيما بين حزيران /يونيه ١٩٧٥ وشهر حزيران /يونيه من هذا العام . وهذه تضمنت حالات عديدة لاختراق خطوط الهدنة ، هذه الأحداث سوف تستمر مستقبلا طالما ان المشكلة الأساسية لم تحل .

وفي المناخ العام المتسم بالتوتر وعدم الصبر ، فان شعب لبنان كان عليه أيضا أن يدفع ثمننا فادحا في شكل خسائر مادية وبشرية . وكل هذا أدى الى زيادة سباق التسلح في المنطقة ، وهو أمر يجعل جميع الأعضاء في هذه المنظمة وبالتالي المجتمع الدولي في مجموعه يشعر بالقلق العميق ازاء هذه المشكلة .

ان ما يجعل هذه المأساة مأساة فريدة هو أن جيلا بأكمله من الاسرائيليين والفلسطينيين وغيرهم من العرب . في هذه الأعوام ، قد شب ونما على أساس الشك والكراهية تجاه بعضهم البعض ، ومثلهم في ذلك مثل آبائهم ، فقد تعهدوا بأن يكافحوا بكل وسيلة متاحة ، وعليهم أن يستمروا في ذلك ، حتى يتحقق لهم ما يعتبرونه حقا حقهم الغير قابل للتصرف ، في العودة الى وطنهم ، وفي تحقيق السلام في الشرق الأوسط . ان ابناءهم بالتالي سوف يواصلون السير في الطريق الذي تركه الآباء ، ولذلك ، فسوف نجد أن أجيالا متعاقبة سوف تسلك هذا الطريق ، طالما أن تسوية دائمة لم يتم التوصل اليها لحل المشكلة .

ان وفدى يعتقد أن الفرصة قائمة للتوصل الى تسوية دائمة لهذه القضية ، وان ما نحن نسي حاجة اليه ، هو توفر الارادة من جانب جميع الأطراف المعنية في التوصل الى مثل هذه التسوية . ان هذه المنظمة بالفعل قد اتخذت عددا من القرارات في هذا الشأن ، وهذه القرارات تتضمن قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ الذى اتخذ في عام ١٩٧٣ والتي كان من المنتظر أن تساعد على حل المشكلة ولكنها حتى الآن قد ظلت مهمة الى حد كبير . كذلك فان هناك قرارات اتخذتها الجمعية العامة ولاقت مصيرا مشابها . ان هذه المنظمة قد أجبرت على أن تشكل قوات الأمم المتحدة للطوارئ وقوة الأمم المتحدة لمراقبة فك الاشتباك ، ومنظمة الأمم المتحدة لمراقبة الهدنة . كل هذه القرارات تعتبر جزءا من عملية مستمرة ، ولا يمكنها بشكل جماعي أو فردى أن تكون بديلا عن السلام . وفي التزامنا بمبادئ الميثاق وبالسلام والأمن الدوليين ، فان غانا قد استجابت للنداء الذى وجهته هذه المنظمة ، وقد مت وحدات في قوات الأمم المتحدة للطوارئ ، وما زالت محتفظة بهذه القوات . وان بعض الجنود الفانيين قد ضحوا بحياتهم في آرائهم لواجبهم في الشرق الأوسط ، ان هناك فرقا أخرى قد عانت بطريقة مماثلة . ان هذه التضحيات سوف تعتبر تضحيات قيمة فقط لو نظر اليها باعتبارها عنصرا ساهم في تحقيق تسوية دائمة في الشرق الأوسط .

ان موقف غانا فيما يتعلق بالموقف السائد في الشرق الأوسط ، كان دائما موقفا متسقا وغير متغير . لقد آمننا باستمرار بأن احتلال أراضي الشعوب الأخرى عن طريق القوة أو نتيجة للصراع يعتبر أمرا لا ينبغي السماح به . اننا ما زلنا نتمسك بهذا المبدأ . وتمشيا مع هذا المبدأ فاننا نؤيد بشكل كامل الدعوة الموجهة لاسرائيل بالانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها . وانطلاقا من هذا المبدأ ، فانه لا يمكننا أن نقبل التغييرات الديموغرافية للأراضي التي تحتلها اسرائيل في الوقت الحالي ، مهما كانت الذرائع التي تحاول بها تبرير مثل هذا العمل . وفي رأينا أن مثل هذه التغييرات سوف تساعد في الابقاء على الاحتلال ، وسوف تؤدي الى تشدد المواقف ، وسوف تجعل المشكلة أكثر صعوبة في حلها . وفي ظل هذه الظروف فان الحجة القائلة بأن السكان في الأراضي المحتلة يتمتعون بمستوى أعلى من الرخاء عما يتمتع به السكان في الأقاليم المجاورة ، هي حجة غير مقنعة . لقد استمعنا الى مثل هذه الحجج من قبل فيما يتعلق بأقاليم أخرى في أماكن أخرى . وبالنسبة لنا فان مثل هذه الحجة لها هدف واحد ألا وهو احاطة هذه القضية بالغموض ، وتأخير التوصل الى حل لها .

ولهذه الأسباب فان غانا تود أن تنصح اسرائيل في أن تفكر في الانسحاب من الأراضي العربية التي احتلتها ، باعتبار ذلك مساهمة منها في تحقيق السلام والأمن في المنطقة ، وفي تحقيق تعاون مثمر في المستقبل بين كافة شعوب المنطقة .

ان وجود اسرائيل كدولة ذات سيادة يعتبر حقيقة لا يمكن لأحد أن ينكرها بعد الآن . وبينما نسلم بهذه الحقيقة ، فان وفدى يرى انه لن يتحقق سلام في الشرق الأوسط ، وبذلك لن يتحقق أمن لاسرائيل ذاتها الا عند ما يتم حل قضية الشرق الأوسط على أساس الخطوط الارشادية الواردة في قرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢ عام ١٩٦٧ والقرار ٣٣٨ الذى اتخذ في عام ١٩٧٣ .

ولهذا السبب فان وفدى يحث على استئناف أعمال مؤتمر جنيف ، وان غانا من جانبها قد آمنت باستمرار بأن مثل هذا المؤتمر ينبغي أن يكون مفتوحا لمشاركة جميع ممثلي الأطراف المعنية بالصراع . وأن أى مؤتمر يقوم على أى أساس آخر ، لا يمكن له أن يأمل في تحقيق النتيجة المرجوة . ولهذا السبب فان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وهي الممثل الفعلي للشعب الفلسطيني يعتبرها وفدى أمرا لا غنى عنه ، اذا كان هناك أى أمل في أن يحقق المؤتمر النتائج المنتظرة .

وكما أسرعنا باستئناف أعمال مؤتمر جنيف على أساس الحقائق القائمة حاليا ، كلما أمكننا أن نتطلع الى حل في الشرق الأوسط ، حلا يضمن السلام والأمن بالنسبة لجميع شعوب المنطقة ، بما فيها اسرائيل والشعب الفلسطيني . ان وقت تبادل الاتهامات قد انقضى ، وان الوقت قد حان الآن على ما نعتقد بالنسبة للأطراف في هذا الصراع أن يجلسوا ويتفاوضوا من أجل السلام والأمن في صالح الجميع .

السيد كارهيلو (فنلندا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد عنت الأمم المتحدة منذ بدئها

بمشكلة الشرق الأوسط . ان الموقف المتوتر القائم في المنطقة قد انعكس في جدول أعمال الدورة الحادية والثلاثين للجمعية العامة ، الذى يتضمن بنودا عديدة تتعلق بالجوانب المختلفة من صراع الشرق الأوسط . وقد انتهت الجمعية العامة منذ وقت قصير من نقاش موسع بشأن مسألة فلسطين .

وفي كانون الثاني /يناير من هذا العام عقد مجلس الأمن نقاشا طويلا عن مشكلة الشرق الأوسط بما في ذلك المسألة الفلسطينية . ولكنه لم يستطع أن يعتمد قرارا في هذا الصدد . وبعد

النقاش في مجلس الأمن ، فان الأمين العام في خطابات مشابهة موجهة الى رئيس مؤتمر السلام بشأن الشرق الأوسط ، قال انه يعرب عن قلقه ليس فقط للأخطار الكثيرة التي ينطوى عليها الطريق المسدود والجمود في مشكلة الشرق الأوسط ، ولكن أيضا يأسف للصعوبات التي قد تثار عند ما ينتهي أجل قوات الطوارئ الدولية في عدم وجود أى تقدم نحو التسوية . وفي نيسان /ابريل طلب الأمين العام من الأطراف المعنية أن ترسل اليه أية أفكار ذات طبيعة اجرائية أو غيرها ، قد تسمح للأمم المتحدة باتخاذ أى اجراء لكسر هذا الجمود في جهود السلام . وفي تقريره عن الحالة في الشرق الأوسط الذى يمثل أساس المناقشة الحالية ، فان الأمين العام قد خلص الى انه بينما كان هناك اتفاق عام على ضرورة استئناف المفاوضات لايجاد تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط ، فما زالت هناك اختلافات هامة في وجهات النظر بين الأطراف .

ان حكومة فنلندا تشارك الآراء التي قيلت بصفة عامة خلال هذا النقاش ومؤداها أنه يجب بذل جميع الجهود لايجاد دفعة سياسية ودبلوماسية نحو السلام . وان البيانات الأخيرة من جانب القادة العرب والاسرائيليين قد انطوت على نفمة جديدة من الاعتدال والواقعية تجعلنا نأمل في استئناف مؤتمر جنيف في عام ١٩٧٧ . ان المجتمع الدولي عليه لذلك أن يقدم الدعم التام الى جميع الأطراف المعنية لمواصلة هذه الجهود ، ذلك انه لا يمكن ايجاد تسوية الا من خلال مفاوضات بناءة وليس من خلال المواجهة ، أو اتباع مواقف جامدة . ومن رأى الحكومة الفنلندية أن الحل السياسي لصراع الشرق الأوسط يجب أن يقوم على أساس قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ولا يمكن تحقيق سلام عادل ودائم الا اذا تم تحقيق المصالح القومية المشروعة للفلسطينيين ، بما في ذلك حقهم في تقرير المصير الوطني . وان الحصول على الأراضي بالقوة أمر غير مقبول . وينبغي على اسرائيل أن تنسحب من الأراضي العربية التي احتلتها في ١٩٦٧ وعلى غرار ذلك فمن الضروري أيضا أن يتم ضمان حق جميع الدول في المنطقة بما في ذلك اسرائيل ، للعيش في حدود آمنة ومعترف بها .

لقد بذلت الأمم المتحدة جهودا كثيرة خلال وجودها للمعاونة في البحث عن حل لهذه المشكلة المعقدة والهامة في الشرق الأوسط . ومن المعترف به بصفة عامة ، أن الطريق المسدود الحالي في المفاوضات لن يؤدي الا الى خيبة أمل جديدة وزيادة التوتر في المنطقة مما ينجم عنه آثار خطيرة للغاية . ان مشكلة الشرق الأوسط انما تؤثر - ليس فقط على أطراف الصراع - ولكنها تؤثر على المجتمع الدولي بأكمله . ولذلك فانه يحدوننا الأمل الصادق في أن تتخذ خطوات بناءة دون تأخير تؤدي الى السلام الذي طال البحث عنه في الشرق الأوسط .

وفي البحث عن حل سلمي فان حكومتي ما تزال تعطي الاهتمام التام لعمليات الأمم المتحدة لصيانة السلام في الشرق الأوسط . ومن المشكلات الرئيسية في صيانة السلام عدم احراز تقدم في المفاوضات السياسية . ان الظروف الناشئة عن صيانة السلام يجب أن تستغل استغلالا كاملا من جانب الأطراف لصنع السلام . والا فان الطريق المسدود اذا ما استمر الى وقت طويل فانه لن يخيب فقط من آمال المساهمين في تقديم أفراد القوات ، ولكنه يؤثر أيضا على غرض صيانة السلام ذاتها . واننا لم نحراز تقدم في تنفيذ قرار مجلس الأمن ٣٣٨ (١٩٧٣) فان الموقف في الشرق الأوسط سيبقى غير مستقر ، وذلك بالرغم من عمليات صيانة السلام . لذلك ينبغي أن نبذل كل الجهود الممكنة لبدء عملية التفاوض نحو السلام .

السيد سيديو (أفغانستان) (الكلمة بالانكليزية) : ان أزمة الشرق الأوسط قد شكلت تهديدا للسلام والأمن الدوليين خلال الثلاثين عاما الأخيرة وسوف تستمر في أن تشكل هذا التهديد في المستقبل . ان سبب هذه الأزمة يكمن في العدوان الذي ارتكبه اسرائيل واحتلالها لأراضي الدول العربية ذات السيادة وكذلك انكارها لحق الشعب الفلسطيني في ممارسة حقوقه غير القابلة للتصرف . ان الأمم المتحدة قد اتخذت تدابير هامة فيما يتعلق بأسباب هذه الأزمة وقد أوصت بالوسائل التي يمكن عن طريقها حل هذه الأزمة ويمكن اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط . ولكن اسرائيل قد رفضت الاستجابة لهذه القرارات .

ان موقف أفغانستان فيما يتعلق بأزمة الشرق الأوسط موقف معروف ، فقد كنا دائما نقف ضد السيطرة الأجنبية والعدوان والاحتلال واكتساب الأراضي بالقوة . وعلى هذا الأساس فلقد طالبنا دائما بانسحاب اسرائيل من جميع الأراضي المحتلة ، ونحن نعتقد أن هذا الانسحاب يعتبر شرطا

أساسيا لتحقيق سلام دائم وعادل في هذه المنطقة من العالم . في المدة الأخيرة جرت مناقشة مستفيضة في الجمعية العامة حول ممارسة شعب فلسطين لحقوقه الثابتة . وان هناك أغلبية كبرى من أعضاء الجمعية العامة قد أكدت مرة أخرى ايمانها بأنه لا يمكن لسلام عادل ودائم أن يتحقق في الشرق الأوسط بدون إعادة هذه الحقوق الثابتة . كذلك فقد تم التأكيد على أن قضية فلسطين تعتبر لب مشكلة الشرق الأوسط . ولذلك فان ايجاد حل عادل لهذه المشكلة يعتبر أمرا جوهريا .

انه لن يتحقق أى سلام دائم في الشرق الأوسط الا اذا تم التوصل الى حل عادل لمشكلة فلسطين يقوم على أساس الحقوق الثابتة لهذا الشعب بما في ذلك حقه في اقامة دولة وطنية تنفيذاً للقرارات التي اتخذتها الأمم المتحدة في هذا الشأن .

ان المحاولات التي تستهدف حل مشكلة الشرق الأوسط سواء في الأمم المتحدة أو خارجها لم تؤد حتى الآن الى نتائج ملموسة . واننا حقا في حاجة الى بذل جهود جديدة من أجل التوصل الى حل شامل يضمن ، بين أمور أخرى ، إعادة الحقوق غير القابلة للتصرف للشعب الفلسطيني .

ان قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة ، تشكل أساسا لتسوية تتم عن طريق المفاوضات في هذا الشأن . وان الاحداث الأخيرة تشير بوضوح الى أن استئناف مؤتمر جنيف لأعماله في المستقبل القريب من أجل استئناف عملية المفاوضات يعتبر أمرا ضروريا . كذلك فمن الواضح أن أية مفاوضات تتم دون مشاركة جميع الأطراف المعنية بالصراع لن تؤدي الى أية نتائج ملموسة . ولذلك فاننا نرى أن مشاركة الممثلين الشرعيين للشعب الفلسطيني — أي منظمة التحرير الفلسطينية — في أية مفاوضات مقبلة تعتبر أمرا لا غنى عنه .

وبعد أن عبرت عن موقف وفدي تجاه مشكلة الشرق الأوسط فانني أود أن أعلن أن وفدي يؤيد تماما مشروعات القرارات التي تقدم بها ممثل سرى لانكا والواردة في الوثيقتين A/31/L.26 و A/31/L.27 ، وفيما يتعلق بمشروع القرار الوارد في الوثيقة (A/31/L.24) فان وفدي يؤيد تماما التعديلات التي اقترحت بالنسبة لهذا المشروع والواردة في الوثيقة (A/31/L.25) .

السيد بنييس (اسبانيا) (الكلمة بالاسبانية) : ان الجمعية العامة تدرس مرة أخرى هذا العام مسألة " الحالة في الشرق الأوسط " . كما نلاحظ هذا العام مرة أخرى أن الحالة التي

تتهدد الأمن والسلام العالمي في هذه المنطقة تتدهور وذلك بسبب وجود هذا الصراع الذي كانت له حتى الآن ضحايا كبيرة . وبالنسبة لاسبانيا فان هذا الصراع يتسم بأهمية كبرى لثلاثة أسباب . الأول ، لوجود موقف يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة ومع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن بسبب الاحتلال العسكري لبعض الأراضي العربية على اثر حرب ١٩٦٧ . ان هذا الموقف يتدهور بشكل متزايد ، لأنه لا يأخذ في اعتباره الحقوق القومية للشعب الفلسطيني .

ثانياً لأن الحق في جانب الشعوب العربية التي تربطنا بها صداقة كبيرة . وفي هذا الصدد قال وزير خارجيتنا في الجمعية العامة هذه ما يلي :

" ان تأييدنا للقضية العادلة للأمة العربية لا يتزعزع وانني سعيد ان أعلن انه باق بدون تغيير اليوم . ان روابطنا الثقافية ، وعلاقات الود والتفاهم المتبادل تريننا الطرق والوسائل والخطط السياسية لاقامة التعاون الذي ندعو اليوم اليه " . A/31/PV.5, P.47 .

ثالثاً فان هذا النزاع يقع في منطقة البحر الأبيض المتوسط ، وبلاد تطل عليه . وقد قال وزير خارجية اسبانيا مرة أخرى عندما تحدث يوم ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر في هذه الجمعية العامة :

" اننا نولي أولوية قصوى لاهتمامنا بهدف ايجاد حل مرض وسريع لصراع الشرق الأوسط على أساس القرارات ٢٤٢ (١٩٦٧) ، ٣٣٨ (١٩٧٣) الصادرين عن مجلس الأمن ، مع المراعاة الضرورية لعناصر ثلاثة مترابطة هي : انسحاب اسرائيل من جميع الأراضي العربية المحتلة ؛ والاعتراف الدولي وضمان حدود جميع الدول في المنطقة ؛ والاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني . واننا نرى أن حل هذا النزاع يتم التفاوض بشأنه على هذه الأسس ليس بعيداً " . (A/31/PV.5, pp.36 and 37)

وبمجرد ايجاد حل لمشكلة لبنان ، وبعد أن طرأت بعض التغيرات على الموقف الدولي ، فاننا نرى أن الوقت قد حان الآن للعودة الى مؤتمر السلام في جنيف على أساس قرارى مجلس الأمن . ولذلك فان وفدى من مقدمي مشروع القرار المقدم الى هذه الجمعية في الوثيقة A/31/L.27 وهو مشروع قرار يرجو الأمين العام أن يستأنف الاتصالات التي بدأت في أول نيسان /ابريل الماضي ، والتي عرضت في الوثيقة A/31/270 وذلك بغية الاعداد لاستئناف هذا المؤتمر في وقت قريب . وكذلك يطلب مشروع القرار من مجلس الأمن أن يدرس الموقف حتى يسهل من العمليات التي يكون من شأنها اقرار سلام عادل ودائم في المنطقة .

إذا ما كانت هناك رغبة حقيقية في البحث عن سلام حقيقي ودائم فان على الأطراف المعنية في المؤتمر أن تتناول مسألة الانسحاب الفوري لاسرائيل من الأراضي العربية المحتلة منذ حرب ١٩٦٧ والاعتراف والضمانات الدولية بحدود جميع دول المنطقة ، وكذلك الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، وذلك تمشياً مع قرارات الأمم المتحدة .

ان انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة انما يعد أمراً جوهرياً ذلك لأن وجودها العسكري في هذه الأراضي انما يتنافى مع ما جاء في ميثاق الأمم المتحدة الذي حرم اكتساب الأراضي بالقوة ، كما أنه يتنافى أيضاً مع ما جاء في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ، وفي القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الملزمين لجميع الأطراف المعنية ، وكذلك لجميع أعضاء الأمم المتحدة . ان احتلال الأراضي العربية انما ينطوي أيضاً على مشكلات وعلى ممارسات لا تنتهك فقط الاتفاقيات الدولية ، ولكنها تنتهك أيضاً قرارات الجمعية العامة على حساب العرب الذين يعيشون في هذه الأراضي ، والذين طردوا من ديارهم بعد الحروب التي دارت .

وطالما انني أتحدث عن انسحاب اسرائيل من الأراضي العربية المحتلة ، فانني أود أن أذكر أيضاً بما قلته أمام هذه الجمعية العامة في ٢١ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٤ :

" ان وفدي عليه أن يؤكد بصفة خاصة الآن انه يشعر بالانشغال المستمر من الاحتلال غير المشروع للأرض المقدسة في القدس ، مدينة الديانات المنزلة ، التي احتلت احتلالاً كاملاً منذ ١٩٦٧ والتي تتعرض لتهويد ندنا به في الوقت المناسب وهو يشوه طابعها الاسلامي والمسيحي " . (A/PV.2294, pp.34-35)

ان الاعتراف الدولي وضمن حدود جميع الدول هي نقاط أساسية أخرى يجب أن تقوم على أساسها مفاوضات السلم في جنيف ، حتى يمكن لجميع دول المنطقة — بما فيها اسرائيل بالطبع — أن تعيش في جو من الانسجام .

وكذلك من الأهمية بمكان خلال هذه المفاوضات أن يتم الاعتراف بالحقوق القومية للشعب الفلسطيني . فلا يمكن أن نتخيل حلاً شاملاً لمشكلة الشرق الأوسط يتفق مع قرار الجمعية العامة ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ، ولا يشترك فيه الشعب الفلسطيني الذي قرر بنفسه من هو الذي يجب أن يمثلته .

اننا على ثقة من أن الأمين العام سيقوم بالاتصال بجميع الأطراف المعنية وذلك بمناسبة انتخابه مرة أخرى . وأود بهذه المناسبة أن أقدم له أحر التهناني . كما نشق بأنه سيقوم بالاتصال أيضاً برئيسي مؤتمر السلام عن الشرق الأوسط وذلك وفقاً لمبادرته في أول نيسان / ابريل ١٩٧٦ وذلك للاعداد لاستئناف مؤتمر السلام في أقرب فرصة . ان اسبانيا تأمل وتثق في أن يتم اقرار السلام في اطار الأمم المتحدة وأن يتم احترام أحكام ميثاق هذه المنظمة .

وعلينا ألا نضيع هذه الفرصة ، فان هذا هو الوقت المناسب للغاية . واننا على ثقة أن اسرائيل والدول العربية قد قررت أن تضع حدا لصراع قد استمر لمدة طويلة . واليوم فان الضمانات السياسية وحسن نية الأطراف انما هي أهم بكثير من السيطرة على تل أوعلى واد . ان هذه المفاهيم قد مضى عليها الدهر ونأمل أن نرى نهاية هذا النزاع في العام المقبل .

السيد ستراسر (النمسا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الجمعية العامة للأمم المتحدة كانت مهتمة بالقضايا الخاصة بالشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٧ . والآن وبعد تسع سنوات من حرب عام ١٩٦٧ وبعد ثلاثة أعوام من المواجهة الأخيرة في هذه المنطقة فانه قد طلب اليها مرة أخرى أن ندرس الموقف القائم في الشرق الأوسط .

ان الحقيقة التي اتضحت الآن هي أن هناك دلائل كبيرة تشير على أنه لا يوجد شيء يسمى بالحل العسكري لمشكلة الشرق الأوسط . وان تدابيرنا في هذا الشأن ينبغي لها أن تسترشد بالاعتراف بأن حل مشكلات هذه المنطقة ينبغي أن يتم عن طريق الوسائل السلمية .

وفي أعقاب حرب عام ١٩٧٣ ، فإنه تم تكوين محفل للمفاوضات يستهدف التوصل الى تسوية عادلة ودائمة لمشكلة الشرق الأوسط . اننا نعتبر أن انعقاد مؤتمر جنيف للسلام تحت اشراف الأمم المتحدة يعتبر أمرا على جانب كبير من الأهمية لأنه قد أنشأ للمرة الأولى هيئة هيئتها لها ، أساسا ، أن تضع تسوية شاملة .

وهناك عنصر آخر ذو أهمية كبرى في مشكلة الشرق الأوسط يتمثل في عقد اتفاقات لفك الاشتباك العسكري بين اسرائيل من جهة وبين مصر وسوريا من جهة أخرى . ان هذه الاتفاقات قد خفضت الى حد كبير من التوتر في المنطقة . ونحن نميل الى أن نعتبر هذه الاتفاقات أيضا خطوة للأمام نحو بناء الثقة المتبادلة بين الأطراف المعنية .

وهناك جانب آخر يرتبط بهذه التطورات ، فحيث ان اتفاقات فك الاشتباك قد خفضت من حجم الأراضي المحتلة وحيث ان الاحتلال كان من النتائج الأساسية لحروب الشرق الأوسط وحيث أن هناك رابطة واضحة بين الاحتلال وبين الأمن فان أى خفض لمساحات الأراضي المحتلة يعني تزايدا في مقتضيات الأمن .

ومع ذلك ، ونحن نلاحظ ذلك بمنتهى الأسف والقلق ، فإنه لم يحرز أى تقدم منذ عقد الاتفاق الأخير الخاص بفك الاشتباك العسكري . ان حالة من الجمود قد سادت خلال العامين الأخيرين وان موقف الجمود هذا ، في رأينا ، ينطوي على خطورة كبيرة . ويمكننا أن نشبهه بحالة بركان ساكن ، لا يعلم المرء على وجه التحديد متى يثور بعد ذلك .

وفي مناسبة الاجتماعات الهامة الأخرى التي انعقدت داخل وخارج اطار منظومة الأمم المتحدة ، فان المجتمع الدولي قد عبر عن قلقه المتزايد ازاء الموقف في الشرق الأوسط .

وفي مواجهة حالة الجمود هذه ، فاننا جميعا نقدر أكثر فأكثر الجهود التي قام بها أمين عام الأمم المتحدة خلال هذا العام ، تلك الجهود التي تستهدف استئناف عملية المفاوضات . واننا نستخلص من تقرير الأمين العام الذي تقدم به للجمعية العامة حول هذا البند أن هناك قدرا كبيرا من الاتفاق بين الدول الأعضاء فيما يتعلق بضرورة استئناف المفاوضات التي تسعى لتحقيق تسوية عادلة ودائمة في الشرق الأوسط . وبالرغم من أن الخلافات في وجهات النظر مازالت قائمة الا أننا نشجع الأمين العام على الاستمرار في جهوده من أجل استئناف عملية المفاوضات .

ان النمسا تحتفظ بعلاقات تقليدية مع جميع شعوب الشرق الأوسط ، ولذلك فانها تهتم اهتماما كبيرا بالموقف الذي تدرسه الجمعية العامة في اطار هذا البند من بنود جدول أعمالها . وان الطريقة التي أظهرت بها حكومة بلادى استعدادها للمساهمة في خفض التوتر في الشرق الأوسط هي مشاركتها في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام في هذه المنطقة . ولا حاجة بي لأن أكرر اليوم أهمية تأثير قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام على استقرار المنطقة .

ان وفد النمسا يأمل أن عام ١٩٧٧ سوف يأتي بفرص أفضل لاجراء المفاوضات ، واننا نلاحظ في هذا الشأن ، بارتياح كبير ، ان الموقف في لبنان قد أصبح أكثر استقرارا في المدة الأخيرة . وان المعاناة الكبيرة لهذا الشعب قد انتهت . ونحن نعتبر ان هذه علامة ايجابية تشجع على استئناف الجهود من أجل حل مشكلة الشرق الأوسط ، وهي جهود تحمل فيها مسؤولية هامة كذلك الرئيسان المشتركان لمؤتمر جنيف للسلام .

ان هناك قدرا كبيرا من عدم الثقة بين الأطراف المعنية في الصراع . ونحن نعتقد أنه من أهم المهام الملقة على عاتق هذه الجمعية ، أن تبذل كل ما في وسعها للقضاء على عدم الثقة وخلق مناخ يساعد على نجاح المفاوضات .

ان أسس التوصل الى حل لمشكلات الشرق الأوسط قد تم تحديدها في قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) . وان النمسا تولي أهمية كبيرة لهذين القرارين لأنهما يتضمنان مبادئ أساسية ينبغي لها أن تحكم ، ليس فقط حل مشكلة الشرق الأوسط ، بل أيضا السلوك الملائم الذي تقوم عليه العلاقات الدولية بصفة عامة .

ان تسوية أزمة الشرق الأوسط ، لكي تلبي المتطلبات الخاصة بالعدالة والاستمرار ، ينبغي أيضا أن تكون مقبولة لجميع الشعوب التي تعيش في منطقة الشرق الأوسط . وبهذا الهدف فاننا نرى أن جميع الشعوب المعنية ، عن طريق ممثليها ، ينبغي أن تعطى الفرصة للتعبير عن رأيها . ولذلك فنحن نرى ان الشعب الفلسطيني أيضا ينبغي أن يرتبط بعملية المفاوضات .

ان النمسا ، في العديد من المناسبات ، قد أعلنت اقتناعها بأن حق تقرير المصير ينبغي أن يعتبر من حقوق الانسان الأساسية ولا يمكننا أن نحرم الشعب الفلسطيني من هذا الحق . ان قدرا كبيرا من المرونة سوف يكون مطلوبا لكي نضمن أن هذا الحق الأساسي سوف تتم ممارسته على يد الشعب

الفلسطيني . ولكن لا بد من ايجاد صيغة تضمن حق التعبير عن النفس لهذا الشعب في اطار لا يعرض للخطر حقوق الشعوب أو الدول الأخرى في المنطقة . ودعوني أذكركم بأن كل حق وله حدود ، خاصة عندما نجد أن هذا الحق يشكل انتهاكا لحقوق الآخرين واننا نعتزف بالمصالح والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني . وكذلك فنحن نعتزف بوجود اسرائيل وبحقوق الشعب الاسرائيلي . وعن طريق التسوية التي ستتم بالمفاوضات سوف نتمكن من التوفيق بين وجهات النظر المختلفة وسوف نتمكن من التوصل الى حل متوازن يكون مقبولا لجميع الشعوب في الشرق الأوسط . لذلك فان النمسا تؤيد استئناف المفاوضات في وقت مبكر ووضع اطار اجرائي يأخذ في الاعتبار المصالح والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني .

وبينما نحن مستعدون لمناقشة الاجراءات والاساليب الاخرى . فاننا نعتقد ان معاودة اجتماع مؤتمر جنيف للسلام ، ينبغي أن يتم بصورة في المقام الاول . وربما كنا نرغب في ان نجمع بين الموقف الرسمي والمتعدد الاطراف ، وبين الاتصالات الثنائية غير الرسمية .

ولكننا نحث الاطراف المعنية على ان تستفيد من مؤتمر جنيف للسلام وان تقبل بشكل لا غموض ولا مواربة فيه وكأساس للمفاوضات قرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) . وان تولي ايضا اهتماما كافيا للمصالح المشروعة ، للشعب الفلسطيني وحقوقه ، وذلك يربط هذا الشعب بعملية المفاوضات .

السيد فيريت (هايتي) (الكلمة بالفرنسية) : ان مسألة الشرق الاوسط قد اشارت دائما اهتماما متزايدا في المجتمع الدولي وذلك بسبب اتساع الصراع الذى قام لعدد من السنين بين شعوب ، كان من المفروض ان يكتب عليها بسبب اصلها وعاداتها وتقاليدها ان تشارك في تلك الارض المقدسة . ان هذا الصراع — وهو ليس بجديد في تاريخ آسيا — قد احيا المعارك القديمة التي دارت بين الفلسطينيين القدماء ، وبين العبرانيين وكلاهما من الجنس السامي . وبعد ان خرجوا من بلاد ما بين النهرين في اسيا الصغرى — وفقا لما جاء في الكتب المقدسة القديمة — استقروا في فلسطين من قديم الزمن تابعين اباهم ابراهيم . ان روح الفوز التي ترتبط بالطبيعة الانسانية ، قد ظهرت قبل ذلك في هذه الارض ، التي كان يفيض فيها اللبن والعسل في الماضي . واصبحت ارض فلسطين ضحية للغزاه المتعصبين من اسيا واوروبا . وكان الاسكندر الاكبر قد غزاها ، وابتلعها قياصرة روما ايضا ، ثم الصليبيون الذين حولوها الى مملكة مسيحية بعد ان كانت جيوش الرسول قد جاءت اليها لترفع عليها راية الاسلام تمجيда لله العلي . تلك هي سنة الحياة ، فلكل امرئ تصور ذاتي لالهه القدير .

وكما نرى فان فلسطين — ذلك الجزء من الشرق الاوسط — قد خضعت وتم تقسيمها بـل واباتتها من قبل المستعمرين حتي منتصف القرن العشرين ، وحتى هذا العصر الجديد من تحرر الشعوب وبعث الدول من جديد . في هذا العصر الذى نعيشه والذى يمكن ان نطلق عليه عصر الامم المتحدة .

والان فان دولة اسرائيل ، التي انشئت بموجب قرار من الأمم المتحدة لعودة اليهود الى فلسطين ، لسوء الحظ وجدت نفسها في قلب الصراع في الشرق الاوسط وهناك حق من الحقوق المقدس لجميع الشعوب في أية فترة من الفترات وهو حق تأكيد قيمهم المعنوية والروحية . ان بطولية وايمان وتصميم كفاح الشعب الاسرائيلي ، كانت سمات تعبر عن ارادته الثابتة لصيانة أمن أرضه . ونظرا لتصميم هذا الشعب على ان يستمر في الوجود ، فان منظمة الأمم المتحدة وهي الضامنة الوحيدة لحقوق جميع الدول ، كبيرها وصغيرها والتي تكمن مهمتها في صيانة جو من السلام بين اعضائها وأن تضاعف من يقظتها لمنع الحالة في الشرق الاوسط من ان تتدهور وتصل الى كارثة دولية تهدد أمن جميع الدول .

ان ادانة وطرد دولة اسرائيل من منظمة الأمم المتحدة كما بدا من اقتراحات بعض الاعضاء قد تؤدي الى اضطراب لم يسبق له مثيل في هذه الاسرة الدولية الكبيرة ، مما قد يجعل مصيرها مثل مصير عصبة الأمم . ان حكومة هايتي التي يرأسها بشرف صاحب الفخامة جان كلود ديفالبييه رئيس الجمهورية مدى الحياه يرى ان طرد دولة عضو لاسباب ينص عليها الميثاق انما يعتبر اجراء غير رشيد ، ويتعارض مع مثل السلام التي تشكل اساسا جوهريا لهذه المنظمة ، تلك المنظمة التي يفترض فيها بدلا من ذلك ان تبقي في عضويتها اية دولة ولو تعارضت تصرفاتها مع مثل المنظمة لتعطيلها بذلك الفرصة كي تصحح من اسلوب تفكيرها .

وكما قال رئيس الدورة الحالية للجمعية العامة ، فان تسوية صراع الشرق الاوسط لا يمكن ان يتحقق الا اذا وافقت جميع الاطراف المعنية على تنفيذ عناصر هذا الحل ، دون ان تكون هناك أولوية لعنصر على آخر . مما يفترض أن اكتساب أية اراض بالقوة انما يعد امرا غير مقبول ، وحتى تسهم جميع الدول اسهاما حقيقيا في صيانة السلام ، فانه يتعين عليها ان تعيش في حدود امنة ومعترف بها من جيرانها .

ان الوفد المصري يرى أن الجمعية العامة يجب ان تطالب بمعاودة اجتماع مؤتمر جنيف خلال الشهور الاولى من عام ١٩٧٧ ، باشتراك جميع الاطراف المعنيين وعلى الامين العام ان يتصل منذ الان بالا طراف المعنية وذلك من اجل الاعداد للمؤتمر ، وليرفع تقريراً بذلك الى مجلس الأمن والى

الجمعية العامة في اجل زمني محدد . والمندوب الاسرائيلي من ناحيته قد اكد على ان رئيس وزراءه ، قد اعلن ان بلده مستعد لاستئناف مؤتمر جنيف وفقا لتشكيله الاصلي . ورغم وجود اتفاق عام في الرأي على ضرورة استئناف المفاوضات من اجل السلام ، فما زالت هناك اختلافات هامة في وجهات النظر ، وذلك وفقا لما قاله الامين العام ، ومع ذلك فان وفد هايتي يؤيد الجهود التي يمكن أن تبذل من اجل تحقيق اهداف الميثاق التي قبلت من جميع الدول الاعضاء وان تزيد ، بفضل نوى النوايا الحسنة بؤر التوتر القائم في كل مناطق العالم تقريبا . ولا سيما في هذه المنطقة المضطربة وهي منطقة الشرق الاوسط .

والى ان يمكن للمنظمة ان تجد حلا مرضيا للاطراف المعنية فمن الضروري ان تمتنع هذه الاطراف عن أى عمل مؤسف يمكن أن يهدد التقدم الذى تحقق بصعوبة منذ بدء الصراع وقد يكون من شأنه ان يمنع منظمة الامم المتحدة من مواصلة جهودها لاقامة سلام عادل ودائم . فلنمتنع عن اصدار الاحكام حتى لا تصدر الاحكام ضدنا . وفي هذا السياق فان وفد هايتي سوف يعطي تأييده لمشروع القرار المقدم من اسرائيل لهذه الجمعية ، والذي يعرب عن تصميمها التام للتوصل الى حل بالتفاهم مع الاطراف المعنية ، حتى يمكن أن ينتهي هذا الكابوس في فلسطين وان يعود السلام على ضفتي نهر الاردن .

حمى الله اسرائيل وابنائها البؤساء .

السيد بالوت (كينيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان الموقف في الشرق الاوسط مازال يمثل تهديدا خطيرا للسلم والأمن الدوليين ، بالرغم من الجهود المستمرة التي قامت بها هذه المنظمة لايجاد الطرق والوسائل لحل هذه المسألة بالوسائل السلمية . ان وفد بلادي قد اتاحت له الفرصة ، في مناسبات عديدة ، قبل ذلك لان يقدم موقفه في هذا الموضوع ، ويود ، مرة اخرى ، ان يكرر ذلك الموقف .

ان كينيا تنظر الى الوضع في الشرق الاوسط بقلق بالغ لاسباب عديدة : في المقام الاول ، وبالرغم من ان الموقف يظهر الان في حالة من اللاحرب واللاسلم ، فان الحالة مشحونة بجميع عناصر الخطر على السلم والأمن الدوليين . وفي المقام الثاني ، فان الحالة لم تؤد فقط الى ايجاد شعب اضطر لسنوات عديدة ان يعيش حياة لاجئين دون وطن وأن يعتمد على صدقات الآخرين ، بل أيضا ان هذا الموقف تضمن خسارة كبيرة سواء في الارواح او في الممتلكات .

ثالثا ان الحالة قد ادت الى ايجاد اعتقاد لدى بعض اطراف النزاع بان القوة العسكرية قد تعطي الفرصة لاحتلال اراضي شعوب اخرى . ان ذلك يمثل حلا سياسيا للمشكلات . ان هذه السابقة لا تنطوي على اخطار على هذه المنظمة فقط بل انها تنطوي ايضا على اخطار على العالم أجمع . وفي الواقع ، ان هذه السابقة قد استخدمت بالفعل ، عدة مرات ، وقد خلقت مشكلات خطيرة لهذه المنظمة .

ان الحالة قد خلقت أيضا نمطا من التطور المتحفظ بين الاطراف المتنازعة وبين هؤلاء الذين يزودونهم بالسلاح ، ونجد الآن ولسنوات عديدة ان موارد تحتاجها التنمية الاقتصادية والاجتماعية توجه الى وسائل الدمار والمواجهة - وهي في الواقع ، اذا ما نظر اليها من وجهة نظر سليمة ، حالة مأساوية للغاية . ان الشعوب في هذه المنطقة قد شهدت ما لا يقل عن اربع حروب رئيسية وهذا الى جانب العمليات العسكرية عبر حدودها . وفي كل حالة فان الشعوب في الشرق الاوسط قد منيت بخسائر في الارواح والممتلكات .

ان وفد بلادي يؤمن بأن مشكلة الشرق الاوسط يمكن ان تحل اذا ما حاولت جميع الاطراف

المعنية التوصل الى حل عن طريق التراضي والتفاوض . ولهذا السبب فان وفد بلادى يود أن ينتهز هذه الفرصة ، مرة اخرى ، لدعوة اسرائيل الى تنفيذ مقررات وقرارات هذه المنظمة ، واعادة جميع الاراضي التي احتلتها ، على اثر الصراع المسلح في ١٩٦٧ ، الى العرب .

هذه هي افضل الطرق الهادفة لحل مشكلة الشرق الأوسط . ان وفد بلادى قد درس بعناية البيان الذى ادلى به ممثل اسرائيل حول هذا البند ، ظهر يوم الخميس ٢ كانون الثاني / ديسمبر ١٩٧٦ . ومازلنا نعرب عن خيبة أملنا في الاسلوب الذى اتبعه ممثل اسرائيل . وكنا في البدايات قد اعتقدنا ان المسألة لا تتعدى كونها مسألة اسلوب ، ولكننا تبينا فيما بعد ان المسألة تتعلق بسياسة ترمي الى حقن مناقشات هذه المنظمة بعناصر مدمرة ولا صلة لها بالموضوع . لقد اولت هذه المنظمة عناية للحالة في الشرق الاوسط وذلك لأن اسرائيل قد قررت انتهاك قراراتها ومقرراتها طوال هذه الاعوام . اننا نستبعد تماما كل الذرائع التي ترمي الى تقويض أهداف وتطلعات هذه المنظمة كما نص عليها الميثاق .

ولقد اقترح ممثل اسرائيل ، مقتبسا من بيان وزير خارجيته امام الدولية الاشتراكية في جنيف ، منذ بضعة اسابيع ما يلي :

” ان اسرائيل على استعداد للتفاوض مع جيرانها بشأن حدود سلام تختلف عن تلك الحدود القائمة الآن دون ان نبدد من جديد امننا ودفاعنا الحيويين ” .

ومع ذلك ، وفي يوم الاثنين الموافق السادس من هذا الشهر ، عمت اسرائيل مشروع قرار تطالب فيه بعقد مؤتمر سلام دون شروط مسبقة . ومن وجهة نظر وفدى فان هذا يعتبر حديث نفاق . وكـون اسرائيل تريد ان تذهب الى مؤتمر سلام ولكن لديها بعض تحفظات حول الانسحاب من الاراضي المحتلة ، يعتبر في واقعه شرطا مسبقا . ان هذا الفموض المتعمد لنوايا وأغراض اسرائيل لا يعتبر مقبولا لوفدى . اننا لن نسامحها ان لا تقدم اى رد من أجل التوصل الى حل عادل ودائم لمشكلة الشرق الاوسط . ونحن لا نعرف كيف يمكن لاسرائيل ان تسعى الى ” التعايش السلمي والأمن والتجارة والتكنولوجيا والتعاون وبناء الجسور الانسانية ” مع الدول العربية ، اذا كانت تنوى الاستمرار في الاحتفاظ باراض عربية تحت الاحتلال .

ومع ذلك ، فان وفدى يرى ايضا أنه اذا ما ارادت اسرائيل أن تعلق قدرا اكبر من الجدية والاخلاص على مسألة الوصول الى حل لمشكلة الشرق الاوسط فان الدول العربية يجب أن تنظر الى هذا الوضع بموضوعية اكبر . واننا نرى ان اسرائيل يجب ان تقوم بالجلوس عن جميع الاراضي العربية المحتلة من اجل اقامة وطن دائم للشعب الفلسطيني . ونحن نعتقد انه بمجرد ان تنسحب اسرائيل الى حدود ١٩٦٧ ، وفقا لقرارى مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، سيكون سن الممكن لكل من العرب والاسرائيليين التوصل الى حل دائم لمشكلة الشرق الاوسط .

ان وفدى يعتقد ايضا ان الحالة في الشرق الاوسط سوف تتعمق اكثر فاكثر بتدخل قسوات خارجية تسعى الى تحقيق مصالحها الذاتية . وعلى ذلك ، فاننا ندعو الى وقف جميع التدخلات الخارجية في المنطقة ونتمسك بأنه في امكان الاطراف المتنازعة ، بارادتهم الحرة ومساعدة هذه المنظمة ، التوصل الى حل عادل ودائم لجميع خلافاتهم .

لذلك فاننا نود ، وفي ضوء ما جاء من مبادرات جديدة من كل من القاهرة وتل ابيب ، ان نناشد جميع الاطراف المعنية ان تستأنف ، دون ابطاء ، مؤتمر جنيف للسلام ، بمشاركة جميع المعنيين ، بما في ذلك منظمة التحرير الفلسطينية ، ونود أيضا ان نشترك في الجهود المبذولة في هذا الصدد ، ونأمل من خلال هذا المؤتمر في ايجاد حل عادل ونهائي لمشكلة الشرق الاوسط .

ان مشكلة الشرق الاوسط انما هي مشكلة تحتاج الى حل فوري . وبينما نحن مجتمعون هنا فان شعب فلسطين ما زال يعاني ويعيش في مخاوف من تجدد الحرب . وبينما نجلس هنا ، فان اسرائيل تستمر في احتلال اراض عربية وتكر على اللاجئين حق الاستيطان في اراضيهم المشروعة واستغلال الموارد الموجودة بها من اجل تطوّرهم الاقتصادي وتقدمهم الاجتماعي . ان الحالة حافلة بجميع العناصر التي تبطل تأثير كل انماء بشري او مادي نظرا لعنصر الشك فيها . لذلك ، فاننا نود ايجاد حل للموقف دون تأخير اذا ما نظر اليه المعنيون على انه مسألة تتعلق بحياة الانسان ونموه .

وفي الختام فان وفدى يود ان يقدم شكره للأمين العام للجهود التي بذلها والتي تضمنها تقريره حول الحالة في الشرق الاوسط (A/31/270-S/12210) ويود ان يطلب اليه ان يواصل تقديم خدماته ومساعدته الحميدة من اجل حل هذه المشكلة .

السيد الشبيب (العراق) : السيد الرئيس يشارك وفد العراق مرة أخرى مناقشة

موضوع ما يسمى بالوضع في الشرق الأوسط في هذه الجمعية العامة .

وانه لمن المؤسف أن نجد هذا الموضوع ، مرة أخرى ، موضع نقاش حينما كان الاجدى بنا

أن نضع حدا للعدوان الصهيوني الذي هو السبب الوحيد لهذا الوضع الخطير .

هنالك ، سيدي الرئيس ، حقائق مركزية اعتقد أن الجميع يدرك أنها جوهر هذه القضية .

الاولى هي الطبيعة الخطيرة لهذا الوضع الذي يهدد السلام والا من الدوليين والذي يمكن

أن ينجم عنه اندلاع حرب عالمية تهدد الانسانية اجمع بكارثة لا يمكن حصر أو تقدير ابعادها .

الحقيقة الاخرى ، هي أن احتلال اراضي الغير بالقوة واستمرار هذا الاحتلال أمر يتناقض

مع كافة المبادئ التي تضمنها ميثاق الأمم المتحدة وعشرات القرارات والاعلانات التي صدرت عن الجمعية العامة .

حقيقة أخرى ثابتة ، تقرها الاغلبية الساحقة من اعضاء هذه المنظمة هي ان حرمان شعب

فلسطين من ممارسة حقوقه الثابتة فوق ارضه هي السبب الاول للوضع الخطير في منطقتنا والذي ان بقي

بدون معالجة لا يمكن ان يكون هنالك سلام قائم على العدل .

سيدي الرئيس ، انني لست بحاجة أن اطيل في مناقشة النقطة الاولى او شرحها وقد سبقني

في هذه الجلسة وحدها عشرات المتكلمين في تأكيد وتبيان الوضع الخطير في منطقة الشرق الأوسط

واحتتمالات اندلاع الصراع المسلح في أي وقت وما قد ينجم عنه من توسيع رقعة واحتمال مشاركة

أطراف أخرى فيه وما يعنيه ذلك على ضوء التقدم الهائل في انتاج الاسلحة بانواعها المختلفة كما ونوعا .

ان هذه المخاطر تفرض على المجتمع الدولي ، ممثلا في هذه الجمعية وفي مجلس الأمن

معالجة عاجلة وحاسمة لهذا الوضع المتفجر .

ولكننا نلاحظ بأشد الاسف مرور ما يقرب من عشر سنوات على عدوان حزيران/يونيه عام ١٩٦٧ ،

ومرور ما يقرب من اربعة عقود على تشريد شعب فلسطين من ارضه والوضع باق على خطورته دونما اية

محاولة جذرية لمعالجة اسبابه .

سيدي الرئيس ، ان استمرار اسرائيل في احتلال الارض العربية على اشرعدوان حرب حزيران/

يونيه ١٩٦٧ ومحاولتها ادامة هذا الاحتلال وجعله أمرا واقعا من خلال بناء المدن والمستعمرات

على الارض العربية وتوطئتها بالمهاجرين اليهود ومحاولة تغيير المعالم العربية للارض المحتلة — يخالف ميثاق الامم المتحدة ومبدأ عدم جواز احتلال ارض الغير بالقوة ومبادئ وحدة الاراضي والسيادة الاقليمية . ان الدول الواقعة تحت هذا العدوان تمتلك الحق الكامل بموجب الميثاق لاتخاذ أى اجراء لاستعادة اراضيها . ولقد اكدت الاطراف العربية الواقعة تحت العدوان عشرات المرات من هذا المنبر وغيره تصميمها على التمسك بهذا الحق . ولعل حرب تشرين الاول / اكتوبر المجيدة دليل ليس ببعيد عن الذاكرة على جدية هذا التصميم .

في أعقاب حرب حزيران / يونيه عام ١٩٦٧ كان واجبا على مجلس الأمن ان يتخذ قرارا من شأنه افهام اية قوة معتدية بأن العدوان أمر لم يعد مقبولا من المجموعة الدولية وبأن الحصول على اية مكاسب من جراء ذلك العدوان ليس أمرا مرفوضا فحسب بل هو أمر مستحق للاستنكار والردع .

ولكننا ، وبمزيد من الاسف والخيبة وجدنا أن مجلس الأمن لم يخرج بأكثر من قرار ٢٤٢ (١٩٦٧) الذى حاول أن يجد معادلة بين المعتدى والمعتدى عليه .

السيد الرئيس : اننا لسنا جاهلين للحقائق أو ما يسمى بالحقائق في التعامل الدولي ، ولكننا نسمح لانفسنا الحق كدولة غير منحازة وغير مرتبطة بأى حلف اجنبي أن نفسر لانفسنا وما نأمل ان نقنع الآخرين به على أساس أنه تعبير صحيح وصادق عما نأمل أن يكون هو الصيغة السليمة للتعامل الدولي .

ان أهم عنصر في هذه الصيغة هو الاعتراف بحق كافة الشعوب المستعمرة في تقرير مصيرها ، الأمر الذى جسده الاعلان العالمي الصادر عن هذه الجمعية .

وانه يصعب علينا أن نجد شعبا عانى وناضل في سبيل ممارسة هذا الحق كشعب فلسطين . وانني انظر في هذه القاعة مستبشرا بالشعوب العديدة التي نالت استقلالها واحتلت مقعدها ضمن المجموعة الدولية ، لايمكنني الا ان اتساءل بأسى عن حرمان شعب فلسطين من حقه ، دون غيره ، لان يكون ممثلا في هذه المجموعة كدولة مستقلة ذات سيادة فوق أرض فلسطين .

اننا نؤمن ، وهو ايمان لم يتزعزع رغم ما يصيبنا احيانا من خيبة أمل بأن الحق سيبقى فوق القوة ، وبأن قوى الثورة والمستقبل في العالم ستكون هي الرائدة والمنتصرة وبأن ما اعتبره الاقوياء قضية ضائعة سيبقى بتصميم الشعوب وكفاحها قضية قائمة .

انكم ياسيادة الرئيس ، وانتم خير من عرف الأمم المتحدة لا تحتاجون الى التذكير بأن قضية شعب فلسطين قد استبعدت في مراحل معينة الى اعتبار انها لا تتعدى مشكلة ايجاد حل عادل لقضية لا جئين .

ولكنني اتساءل اليوم ، أى انسان واقعي يستطيع أن يفصح مخلصاً بأن هذه القضية هي مشكلة لا جئين فحسب . بل انها قضية شعب حرم دون غيره من الحق في تقرير مصيره ، وفرضت عليه معاناة مأساوية نحن ادرى بها ومن المؤلم تكرار التذكير بها .

سيدى الرئيس ، لعله من المعاد ان نقول بأن استمرار الوضع الخطير في الشرق الاوسط يعود الى الدعم الهائل الذى تلقاه اسرائيل من الولايات المتحدة بالدرجة الاولى ومن بعض الدول الاخرى كالنظام العنصرى في جنوب افريقيا .

ان هذا الدعم الامريكى ، الذى اعترف الجنرال براون رئيس الركان الامريكى الحالي أنه عبء على الولايات المتحدة ، أصبح استمراره عبئا كبيرا على المجتمع الدولي المهدد دوما بمخاطر اندلاع صراع مسلح في الشرق الاوسط .

واننا نؤمن ايمانا جازما بأن وقف هذا الدعم والامتناع عن التعامل مع الكيان الصهيوني ، قادر دون ادنى شك ان يحد من تعنت اسرائيل وغطرستها واحتقارها لارادة المجتمع الدولي .

السيد الرئيس ، لقد كانت حرب تشرين الاول / اكتوبر عام ١٩٧٣ مثالا رائعا لتلاحم الامة العربية وتصميمها على النضال في سبيل حريتها وكرامتها . ولقد لقي ذلك الكفاح العادل اسنادا وتأييدا لا مثيل له من كافة شعوب العالم وفي مقدمتها شعوب افريقيا المكافحة .

ان تلك الارادة لم تضعف ولم تتزعزع . وان العراق الذى ساهم بدماء ابنائه في تلك المعارك المجيدة ليؤكد اليوم كما أكد دائما ، قولا وعملا ، استعداد له لوضع كل امكانياته في خدمة معركة التحرير العربية .

اننا نؤمن بأن ذلك هو الطريق الاكيد لتلقين المعتدى الدرس الذى يستطيع ان يفهمه .

ان شعب فلسطين الصامد المكافح يدرك مواقف العراق الثابتة في دعمه وتأييده . وان الدول

العربية الشقيقة التي تئن ارضها تحت وطأة المحتل ، تعلم أنها ستجد دائما في العراق الحليف الثابت والمخلص في معارك التحرير .

السيد هاريمان (نيجيريا) (الكلمة بالانكليزية) : لقد مر عام آخر واقترح علينا مرة أخرى نفس الموضوع الخاص بالوضع في الشرق الأوسط . انه يبدو أن مصير هذا الموضوع سيكون مصير الموضوعات الدائمة التي تعرض على الجمعية العامة . اننا اذا ما حاولنا رؤية ما حققناه نحو ايجاد السلام في الشرق الأوسط ، فاننا سوف نجد أماننا صورة قاتمة للغاية . لقد كانت حرب عام ١٩٦٧ هي التي هزت العالم ، وأيقظت الجمعية العامة من سباتها لمعالجة الموقف المتفجر في الشرق الأوسط . ولقد كان يجب أن تدور حرب ١٩٧٣ لتوقظنا من غفوة أخرى . ومرة أخرى ، فان مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة يبدو أنهما قد راحا في سبات آخر . انني أرى أن هناك أملا في أن الأزمات الجديدة التي تطورت في الشرق الأوسط قد غيرت من الصورة . وخلال مناقشات العام الماضي بصدده هذه الحالة والتي أدت الى صدور القرار ٣٤١٤ (د - ٣٠) ، فان الجمعية العامة بتأييد بتالاجماع تقريبا ، قد ألقت الضوء على المشكلات الرئيسية التي مني بها الشرق الأوسط . ومرة أخرى في هذا العام ، فاننا لدينا مشروع قرار اشترك وفد بلادي في تقديمه عن الموضوع وهو يدين استمرار احتلال اسرائيل للأراضي العربية المحتلة ، ويستدعي انتباه العالم الى الحقوق غير القابلة للتصرف ، والحقوق القومية للشعب الفلسطيني ، ويطالب بتنفيذ سريع لقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة وفقا لجدول زمني مناسب ، ويطالب باستئناف مؤتمر جنيف الخاص بالشرق الأوسط باشتراك جميع الأطراف المعنية . والواقع ، أننا نطالب مرة أخرى بتنفيذ ميثاق منظمة الأمم المتحدة ، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية المتصلة بذلك لتطبيقها في مشكلة الشرق الأوسط وذلك لوضع حد للاحتلال غير المشروع للأراضي العربية المحتلة ، ولحل المشكلة الفلسطينية التي نجمت عن اقامة دولة اسرائيل وعن ما أدى اليه ذلك من توسع فيما بعد . اننا نطالب اليوم بحل شامل لمشكلة الشرق الأوسط .

ان العالم لا يمكنه أن يفامر بحرب أخرى في الشرق الأوسط . اننا يجب أن نخلص الى أنه نظرا لوجود أسلوب سلمي من جانب العالم العربي والشعب العربي الآن ، فاننا نتوقع أن يكون بإمكان الشعب العربي أن يقبل أمرا واقعا في الشرق الأوسط . ان البركان قد يبدو خامدا اليوم ، ولكنه قد ينفجر في أي وقت من الأوقات .

وكان يجب علينا جميعاً أن نقرأ التقرير ، وهو تقرير آخر أعدته اللجنة الخاصة المعنية بالتحقيق في الممارسات الاسرائيلية التي تمس حقوق الانسان لسكان الأراضي المحتلة . ان تفويض هذه اللجنة قد اقتصر على حقوق الانسان ، ولكن التقرير قد أعطانا معلومات جديدة تؤكد ما كنا نعتقد من أن الصهيونية العالمية قد أرادت أن تأخذ كل أرض فلسطين لتحولها الى وطن قومي لليهود ، وذلك توافقاً مع الخطوات الصهيونية في نهاية القرن . ان المشكلات الأساسية لا تختلف اليوم كثيراً عن المشكلات التي كانت سائدة عند قيام دولة اسرائيل . بل انها قد ازدادت سوءاً بسبب التوسع التدريجي لاسرائيل التي وضعت الأهداف الأصلية لوعدها بلفور ولعصبة الأمم والتي قررت اتباع سياسة توسعية بعد حرب عام ١٩٦٧ ، واليوم ، فقد تحولت الأراضي المحتلة حيث سميت بأنها " حدود يمكن الدفاع عنها " أو نقاط متقدمة أو غير ذلك ، وقد تمت الذرائع في ذلك الذريعة تلو الأخرى . ان ذلك لا يمكن أبداً أن يحقق سلاماً عادلاً ودائماً في المنطقة لصالح جميع الأطراف المعنية بما في ذلك اسرائيل ، وكذلك حكومات وشعوب الشرق الأوسط . ان قرار هذا العام يؤكد مرة أخرى أن السلام لا يمكن تقسيمه ولا يمكن الحصول عليه الا بتسوية شاملة تشمل جميع الأطراف المعنية في الشرق الأوسط . ولذلك ، فانه لا يمكن أبداً تجاهل الفلسطينيين المشردين لأنهم في قلب هذه المشكلة . ان وعد بلفور قد تضمن شرطاً وهو " عند اقامة الصهاينة في وطن قومي يهودي في قلب فلسطين لا يجب اتخاذ أي شيء يمكن أن يضر بالحقوق المدنية والدينية للمجتمعات غير اليهودية القائمة حالياً في فلسطين " . وانا لم يتم تطبيق مثل هذه القيم وفق رغبات وتطلعات الشعب الفلسطيني ، وما لم نعمل نحو تسوية شاملة ، وما لم نخرج من الركود أو نتجنبه في عملية التفاوض ، فان السلام سيظل مهدداً وسيظل يهدد الشرق الأوسط ، وسيكون له آثار خطيرة على العالم أجمع ، ذلك لأن هذا الجزء من العالم انما هو مهد الحضارة وقد أصبح مهداً للتوتر والمرارة والكوارث .

ان خبراء البيئة وعلماءها يعرفون أننا اذا تلاعبنا بالموئل ، فاننا سوف نؤدي الى ايجاد عدد من العوامل لا يمكن أن تنتهي لصالح الانسان ولا لصالح المحيط الحيوي . ونفس الشيء ينطبق على الشعوب ، لأن المشكلات التي تخلق عن طريق طرد وحرمان الشعوب من وطنها كما حدث في الشرق الأوسط ، لم تخلق مشكلة اجتماعية فقط ، بل خلقت أيضاً مشكلة انسانية ينبغي على العالم أن يجد حلاً لها .

ونحن ان نعود الى تقرير اللجنة الخاصة ، فان تلك اللجنة تتمتع بتمثيل واسع النطاق ، وأن تقريرها قد وقع وقدمه رئيس الجمعية العامة باعتباره الممثل الدائم لسرى لانكا ، ثم رئيس اللجنة ومثلا السنغال ويوغوسلافيا بعد أن اعتمدته اللجنة الخاصة دون تحفظ . وقد ورد في هذا التقرير ، في جملة أمور أخرى ، " أن المشكلة الأساسية التي تمس حقوق الانسان في الأراضي المحتلة وجدت بذورها في سياسة تتبعها اسرائيل وتستهدف عطية ضم هذه الأراضي " . ان المستوطنات التي ينكرها ممثلو اسرائيل قائمة بالفعل ويقال أنها تتسم مع خطط سبق أن وافقت عليها الحكومة الاسرائيلية وهي تشمل " نقل المواطنين الاسرائيليين الى هذه المستوطنات " .

ان التقرير حافل بالدلائل الكثيرة على انكار حقوق العودة بالنسبة لهؤلاء العرب الذين تركوا ديارهم وممتلكاتهم في أعقاب حرب ١٩٦٧ . ان التقرير يشير الى القمع المبالغ فيه لجميعة مظاهر الاحتجاج ضد الاحتلال بما في ذلك عمليات الانتقام وهدم المنازل وحظر تصدير المنتجات ، وبالأخص فقط كان هناك صراع مع سلطات الاحتلال حول فرض الضرائب على العرب في الأراضي المحتلة؟ ان التقرير فضلا عن ذلك ، يعلق على مذهب حكومة اسرائيل الخاص " بالأوطان " والذي تؤيده المعارضة البرلمانية والذي يعتبر الأراضي المحتلة في شهر حزيران /يونيه عام ١٩٦٧ جزءا من الحدود الوطنية لدولة اسرائيل . ان اسرائيل لا تعتبر هذه المناطق مناطق محتلة بمقتضى التعريف الوارد في القانون الدولي . بل ان اسرائيل قد شكلت " لجنة وزارية للمستوطنات المقامة على هذه الأراضي " .

ومع ذلك ، فان هذه الادعاءات مازالت تتعرض للانكار . ان هناك وفدين قد اختاروا الاستناد الى قرار مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) باعتباره ذلك أساسا حاسما لايجاد تسوية لمشكلة الشرق الأوسط . دعونا ندرس هذا القرار الذي اتخذه مجلس الأمن . أولا ، انه يدعو للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة . ان هذا حق للمصريين والسوريين وجميع المعننيين . ولا يمكن أن يعتبر تنازلا من جانب اسرائيل . وانني لن أحاول أن أصف صيغة تؤدي الى حل مشكلة الشرق الأوسط . ان هذه المهمة تحتاج الى مؤتمر سلام . ولكن أى صيغة مقبولة ينبغي أن تسوى مشكلة الفلسطينيين في أوطانهم ، وينبغي عليها أن تعيد النظر في مركز القدس .

ثانيا ، فان القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يدعو لاستئناف محادثات السلام في جنيف وان جميع الأطراف بقبوله قد قبلت انتهاء حالة الحرب وان هذا كان كامنا أيضا في تأييدها للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان هذا الموقف من جانب العرب بالرغم من الاحتلال المستمر للأراضي العربية ، وبالرغم من المصير الحالي للفلسطينيين الذين شردوا من ديارهم ، يعتبر تنازلا آخر قد مهده العرب .

ثالثا ، ان العرب قد قطعوا شوطا بعيدا نحو الاعتراف باسرائيل ، اذا حكمنا على ذلك من واقع التاريخ الحديث لأزمة الشرق الأوسط . وهم بالاضافة الى ذلك ، قد دعوا خلال العامين الأخيرين لعقد مؤتمر سلام . وان هذا المؤتمر قد علقت عليه اسرائيل ، ولكن هذه التعليقات مازالت غامضة . ان هناك حلقة مفرغة تدور فيها اسرائيل حيث ترغب في أن تحصل على اعتراف منظمة التحرير الفلسطينية ، بينما هي لاتوافق على أن تعترف بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر جنيف .

رابعا ، ضرورة ايجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين الفلسطينيين كما تم التعبير عنه في القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) . ان تعريف " اللاجئين " يعتبر مسألة تخضع للتفسير في اطار هذا القرار . ان وفد بلادى لن يقبل بالموقف الذى اتخذته قلة والقائل بأن القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) يستبعد المشكلة الأساسية للفلسطينيين وأنه يستبعد منظمة التحرير الفلسطينية الا اذا كان المرء يود أن يفسر اضطلاع " لاجئ " بطريقة محدودة للغاية . ان ما هو أهم من ذلك هو أن

القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) مثله في ذلك مثل القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) الذي اتخذته مجلس الأمن كان يعتبر بمثابة قرار اتخذ في حالة طوارئ كان يناقشها مجلس الأمن فيما يتعلق بموضوع الحرب والسلام وتوقف الحربيين في ١٩٦٧ و ١٩٧٣ على التوالي ، ولا يمكن لهذا القرار أن يكون قد ناقش لسبب حل مشكلة الشرق الأوسط . بالإضافة الى ذلك فبينما نجد أن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد دعا الى تنفيذ القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) ولكي نؤكد الطبيعة المحدودة للقرار ٢٤٢ (١٩٦٧) فإن القرار ٣٣٨ (١٩٧٣) قد دعا الى " اجراء مفاوضات بين الأطراف المعنية بغية اقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط " . وتبعاً لذلك فان القرارين اللاحقين للجمعية العامة وهما ٣٣١٤ (د - ٣٠) و ٣٣٧٥ (د - ٣٠) قد أوجدا التفاصيل اللازمة . وان جميع القرارات بما فيها القرار ٣٣٧٥ (د - ٣٠) ينبغي أن يكون لها أثر على انعقاد مؤتمر السلام .

ان اسرائيل لم تنفذ أى شيء من هذه القرارات ، وكما قلت من قبل ، فان عودة الأراضي التي احتلت بشكل غير شرعي وعن طريق القوة لا تعتبر تنازلاً . ونحن نأمل بهذه المناسبة أنهم سوف يقبلون الاستجابة للنداء الذي وجهه المجتمع الدولي بأن يذهبوا الى جنيف وأن يعملوا على مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وأن يعملوا معا من أجل التوصل الى تسوية عن طريق المفاوضات لمشكلة الشرق الأوسط لصالح الجميع .

انه من دواعي الأسف بالنسبة لوفد بلادى أنه في اجتماع مجلس الأمن وخلال المناقشة الخاصة بفلسطين ، فان ممثل اسرائيل قد لخص الموقف في أن العرب يتمتعون بمستوى معيشة أفضل في الأراضي المحتلة بدلا من أن يناقش مسألة الحقوق الثابتة للعرب في الأراضي المحتلة وحقوقهم في الحرية وحقوقهم في تقرير مصيرهم . وأمام الجمعية العامة فانه قد أشار مرة أخرى الى الوقت والتكاليف التي تنفقها الأمم المتحدة في مناقشتها حول الشرق الأوسط . وقد ربط بين مساهمات الدول المنتجة للبترول وبين الوقت الذي ينفقونه في التكلم . وان وفدى يأمل في أن يتم ضمان مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية وأن يعقد مؤتمر جنيف للسلام قريبا .

ان الزعماء العرب اليوم قد أصبحوا مستعدين للمفاوضات ، فقد تحركوا من موقف يقوم على عدم اجراء أى حوار مع اسرائيل الى موقف يدعو الى اجراء محادثات سلام معها . وانهم وافقوا على التعايش السلمي في الشرق الأوسط . وقد احتجوا لدى الأمم المتحدة وقاموا بضبط النفس فيما

يتعلق بالدفاع عن النفس اذ اسرائيل ، بينما هي تواصل توطين مجتمعات يهودية في الأرض العربية وقد شاهدوا العرب الفلسطينيين يحرمون مما لهم من حقوق الانسان غير القابلة للتصرف ، ويطوقون ويضايقون في مخيماتهم . وان البعض يشكون من " الارهاب " الذي يقوم به اللاجئون العرب دون أن يدرسوا الدوافع الأساسية لهذه الأعمال . ان الأشخاص الذين شردوا من المتوقع منهم ان يقبلوا بالمحادثات السلمية بين الدول التي لا يستطيعون المشاركة فيها لأنه لا دولة لهم ، وعند ما يقومون بأى رد فعل فاننا نتحدث عن السلام ونحن نفشل في أن نفهم الدوافع الرئيسية لهذا الشعب . ان هذه المعايير تعتبر معايير مزدوجة .

وفي أى مجتمع يتعرض للمعاناة فان ارادة الشعوب لا بد أن تسود في النهاية . ان الحكومات والزعماء في هذا الاطار يخضعون لارادة الشعوب في النهاية . وكما قلت من قبل ، فقد يكون هناك ما يشبه السلام في الشرق الأوسط بسبب ما يسمى بالانقسام بين العرب ، ان أى شعب يعتبر غير متميز ويفضل من جانب المجتمع لا يمكنه أن يستمر الى النهاية في ابتلاع كرامته . وان تأخير حل مشكلة الشرق الأوسط لا يمكن الا أن يولد مشاعر الكراهية ويؤدي الى تزايد الصراع .

ان اليهود في العالم وجميع هؤلاء الذين يعطون لاسرائيل الفرصة لأن تحتقر الجهود التي تبذل للتوصل الى حل شامل وعادل للشرق الأوسط يتحملون مسؤولية بالغة الخطورة تجاه شعب هذه المنطقة .

وان ماندو اليه جميعا ليس معاداة السامية كما أننا لاننادى بالقضاء على اسرائيل . بل اننا ننادى بالعدالة لجميع الدول في الشرق الأوسط بما في ذلك الفلسطينيين الذين تتزعمهم منظمة التحرير الفلسطينية . ان اسرائيل تستحق أن تتمتع بحدود آمنة وبسلامة أراضيها . كذلك فان الفلسطينيين لهم الحق في أن يكون لهم وطن وان العرب لا ينبغي أن يتعرضوا للمذلة عن طريق الاحتلال العدواني لأراضيهم .

ان المناخ السائد اليوم يعتبر في مصلحة الجميع . ان الاعلانات التي تقدم بها زعماء مصر ، وسوريا ، ومنظمة التحرير الفلسطينية تشير الى أنهم لا يفلتون الباب أمام أى حل يمكن أن يؤدي الى تسوية — وان كل شخص موضوعي يمكنه أن يرى أنه لا يمكن أن يتحقق سلام مع ذلك دون تسوية مشكلة الفلسطينيين .

ومنذ بضعة أعوام في هذه الجمعية فان مثل مصر قد أدلى ببيان من هذه المنصــــة،
وان هذا البيان قد كررته فيما بعد السيدة جولدا مائير ، ممثلة اسرائيل ، وذلك للتعبير عن
الروح السائدة . وقد قال مثل مصر مايلي :

” مع أغلبية شعوب العالم فان مصر كانت تقول وسوف تستمر في أن تقول أن جميع
الشعوب يمكنها ولمصلحتها سواء المصلحة المعنوية أو المادية ، أن تعيش معا فــــي
مساواة ، وحرية وأخوة . ومع وجود العلم الحديث والامكانيات الواسعة التي أتاحها
لخدمة الانسان وهذه كلها أمور تمكنه من أن يعيش حياة أكثر انتاجية وأكثر كرامة . ”
ان وفد بلادى يعتقد أن المشاعر التي تعبر عنها هذه الكلمات والتي يبدو أنها مشاعر
يشترك فيها العرب واسرائيل ، هي مشاعر قائمة معنا اليوم ولا ينبغي لنا أن نسمح لها بأن تفوت
دون أن نستغلها .

الرئيس (الكلمة بالفرنسية) : لقد اختتمنا المناقشة العامة بشأن هذا البند . وسنستمع
صباح غد الى تعليقات التصويت على مشاريع القرارات والتعديلات أمام الجمعية ثم نصوت على هذه
النصوص .

رفعت الجلسة الساعة . ١٨ / ٤